وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة العليا للتجارة

مذكرة تخرج

مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية

تخصص : محاسبة ومالية

الموضوع :

دور التدقيق المحاسبي والمالي في تحسين جودة المعلومة المالية

دراسة حالة : عينة من تقارير محافظ الحسابات

من إعداد الطالبة:

غالم نادية

تحت إشراف الدكتور:

وداعي موسى

أستاذ محاضر أ

مكان التربص : مكتب محافظ الحسابات

فترة التربص : من 16 فيفري 2020 إلى 16 مارس 2020

السنة الجامعية : 2020/2019

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة العليا للتجارة

مذكرة تخرج

مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية

تخصص : محاسبة ومالية

الموضوع :

دور التدقيق المحاسبي والمالي في تحسين جودة المعلومة المالية

دراسة حالة : عينة من تقارير محافظ الحسابات

من إعداد الطالبة:

غالم نادية

تحت إشراف الدكتور:

وداعي موسى

أستاذ محاضر أ

مكان التربص : مكتب محافظ الحسابات

فترة التربص : من 16 فيفري 2020 إلى 16 مارس 2020

السنة الجامعية : 2020/2019

كلمة شكر

بسم الله الرحمان الرحيم ؛

نحمد الله سبحانه وتعالى حمدا يليق لجلال وجهه وعظيم سلطانه على نعمته وتوفيقه على إتمام هذه المذكرة. القائل في محكم التنزيل (وفوق كل ذي علم عليم) سورة يوسف الآية 76.

اعترافا منا بالجميل نتقدم بشكرنا إلى كل من ساعدنا وقدم لنا يد العون في إنجاز هذا العمل المتواضع، ونخص بالذكر **الأستاذ المشرف الدكتور** "**وداعي موسى**" الذي قبل الاشراف على هذا العمل ولم يبخل علينا بنصائحه السديدة وتعامله ذو الميزة العالية والتصدي لأخطائنا بصدر رحب.

كما نتقدم بخالص الشكر الى كل موظفي مكتب التربص المستقبل، وبالخصوص محافظ الحسابات السيد "**سواعي حكيم**" الذي زودنا بالمعلومات القيمة التي ساعدتنا على إنجاز الدراسة الميدانية.

الإهداء

الحمد لله على عظيم فضله وكثير عطائه، والصلاة والسلام على أشرف خلقه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أهدي هذا العمل المتواضع، ثمرة جهدي الى من قال فيهما الله عز وجل (واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا) سورة الاسراء الآية 24.

إلى من سهرت لأنام وبذلت جهودا لأبلغ النجاحات.....

الى مهجة الروح وبهجة الحياة.....

-الى الغالية أمي بارك الله في عمرها-

إلى من احترقت شموعه ليضيء لنا دروب النجاحات.....

إلى الذي أتعبته بالنفقات.....

-إلى الغالي أبي بارك الله في عمره-

إلى العائلة الكبيرة الكريمة، إلى أجدادي وجداتي الأعزاء على قلبي أطال الله في عمرهم، إلى سندي في الحياة إخوتي (وليد، محمد، عبد الهادي والكتكوت الصغير فاروق) حفظهم الله وأنار دربهم.

الى كل من جمعتني بهم المحبة والصداقة الى جميع زميلاتي اللواتي رافقنني في مشواري الدراسي.

الى كل طالب علم الى كل هؤلاء أهدي هذا العمل.

غالم نادية

الفهرس

كلمة شكر

الإهداء

الفهرس ..... **I**

قائمة الجداول ..... **III**

قائمة الأشكال ..... **IV**

قائمة المختصرات ..... **V**

قائمة الملاحق..... **VI**

الملخص ..... **VII**

المقدمة العامة ..... أ

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتدقيق المحاسبي والمالي **2**

المبحث الأول: ماهية التدقيق المحاسبي والمالي..... 3

المبحث الثاني: أنواع ومعايير التدقيق المحاسبي والمالي 11

المبحث الثالث: المدقق وأخلاقيات مهنة التدقيق..... 23

خلاصة الفصل الأول 29

الفصل الثاني: جودة المعلومة المالية 30

المبحث الأول: ماهية القوائم المالية..... 31

المبحث الثاني: تدقيق القوائم المالية 38

المبحث الثالث : دور التدقيق المحاسبي والمالي في تحسين جودة المعلومة المالية..... 48

خلاصة الفصل الثاني..... 57

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لدى مكتب محافظ الحسابات..... 59

المبحث الأول: عرض التدقيق في الجزائر 60

المبحث الثاني: عرض المؤسسة المستقبلة والمنهجية المتبعة في الدراسة التطبيقية 67

المبحث الثالث: دراسة وتحليل محتوى تقارير محافظ الحسابات 70

خلاصة الفصل الثالث 83

الخاتمة العامة..... 85

قائمة المراجع 90

الملاحق..... 91

فهرست المحتويات 115

قائمة الجداول

جدول (1،1): أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي والخارجي 12

جدول (2،1): الاصدارات الأولى لمعايير التدقيق الجزائرية..... 21

جدول (3،1): الاصدارات الثانية لمعايير التدقيق الجزائرية..... 22

جدول (4،1): الاصدارات الثالثة لمعايير التدقيق الجزائرية..... 22

جدول (5،1): الاصدارات الرابعة لمعايير التدقيق الجزائرية..... 23

جدول (6،3): محتوى تقرير محافظ الحسابات لسنة 2016 70

جدول (7،3): نتائج الشركة Z بين سنوات 2013 و2016 72

جدول(8،3): نتائج تقرير محافظ الحسابات لسنة 2016 للشركة z 73

جدول(9،3): محتوى تقرير الشركة Z لسنة 2017..... 74

جدول (10،3): نتائج الشركة Z بين سنوات 2013 و2017 75

جدول (11،3): نتائج تقرير محافظ الحسابات لسنة 2017 للشركة z 76

جدول (12،3): محتوى تقرير محافظ الحسابات للشركة z 77

جدول (13،3): نتائج الشركة Z بين سنوات 2014 و2018 79

جدول (14،3): نتائج تقرير محافظ الحسابات لسنة 2018 للشركة z 80

قائمة الأشكال

الشكل(1،1): نوعي التدقيق المحاسبي والمالي..... 8

قائمة المختصرات

CAC	Commissaire aux comptes
FASB	Financial Accounting Standards Board
IAASB	International Auditing and Assurance Standards Board
IAS	International Accounting Standard
IFAC	International Fédération of Accountants
IFRS	International Financial Reporting Standard
ISA	International Standard of Auditing
NAA	Normes Algériennes d'audit
SCF	Système comptable financier

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
(01)	أنواع القوائم المالية	92
(02)	تقرير محافظ الحسابات لسنة 2016	95
(03)	تقرير محافظ الحسابات لسنة 2017	100
(04)	تقرير محافظ الحسابات لسنة 2018	105

الملخص

شهدت السنوات الأخيرة تفاقم الفضائح المالية الناتجة في مجملها عن سوء جودة المعلومة المالية، وعليه تسعى هذه الدراسة الى استخلاص دور التدقيق المحاسبي والمالي في تحسين جودة المعلومة المالية، من خلال الوصول الى إجابة حول الإشكالية ما مدى مساهمة التدقيق المحاسبي والمالي في تحسين جودة المعلومة المالية ؟ حيث اعتمدنا في دراستنا على المنهج العلمي الوصفي التحليلي بتناول المفاهيم المتعلقة بالتدقيق، ذكر الأنواع المختلفة له ومحاولة عرض المعايير الجزائرية للتدقيق، كما تم التعرض لمفهوم القوائم المالية وكيفية تدقيقها من قبل محافظ الحسابات وإصدار الرأي عن تدقيق هاته القوائم من خلال التقرير النهائي.

اما بالنسبة للجانب التطبيقي فقد اعتمدت الدراسة على تحليل مضمون عينة من تقارير محافظ الحسابات لثلاث دورات محاسبية متتالية لمؤسسة اقتصادية جزائرية. وقد توصلت الدراسة الى أن التدقيق المحاسبي والمالي يساهم في تحسين جودة المعلومة المالية وبالتالي إعطاء الضمان لمستخدمي هذه المعلومات وذلك من خلال التزام المؤسسة بتطبيق ارشادات وتوصيات محافظ الحسابات لإعطاء صورة صادقة للوضعية المالية للمؤسسة.

الكلمات المفتاحية : التدقيق المحاسبي والمالي، جودة المعلومة المالية، تقارير محافظ الحسابات.

RÉSUMÉ

Les scandales financiers dus à la mauvaise qualité de l'information financière sont aggravés ces dernières années. Cette étude vise à extraire le rôle de l'audit comptable et financier dans l'amélioration de la qualité de l'information financière, par la recherche d'une réponse à la problématique du niveau de contribution de l'audit comptable et financier dans l'amélioration de la qualité de l'information financière. Sachant que ce travail de recherche s'est basé sur une démarche scientifique descriptive et analytique, par l'étude des concepts relatifs à l'audit, ses différents types et un essai de présentation des normes algériennes d'audit. Ainsi, l'analyse de la notion d'états financiers et comment sont audités par le commissaire aux comptes et l'expression d'une opinion sur l'audit de ces états dans le rapport final.

Quant à partie pratique, l'étude s'est appuyée sur l'analyse du contenu d'un échantillon de rapports du commissaire aux comptes pour trois exercices comptables successifs d'une entreprise économique algérienne. L'étude a conclu que l'audit comptable et financier contribue à l'amélioration de la qualité d'information financière, donc garantir une assurance raisonnable aux utilisateurs de ces informations par l'engagement de l'entreprise à l'application des orientations et recommandations du commissaire aux comptes afin de donner une image fidèle de la situation financière de l'entreprise.

Mots clés : Audit comptable et financier, qualité de l'information financière, rapports du commissaire aux comptes.

المقدمة العامة

المقدمة العامة

لقد أبرزت الفضائح المالية ضعف أنظمة الرقابة في العديد من المؤسسات مما حذا بها الى إيجاد آليات قوية للتصدي لهذه الفضائح أين نجدها تركز على تطوير مهنة التدقيق كأحد الآليات الفاعلة للحد من هاته الفضائح الناتجة في مجملها عن سوء جودة المعلومة المالية. نظرا للتوسع الكبير في حجم الأعمال التي تحدث في مختلف المجالات المالية، الإدارية وغيرها فيعتبر التدقيق الوظائف الهامة لكونه أحد المصادر الأساسية للمعلومة الموثوقة عن طريق معالجتها عبر طرق وأساليب متعددة والتي تحتاجها كافة المستويات في إدارة المؤسسة.

ومع ظهور شركات الأموال وانفصال الملكية عن الإدارة إذ أصبح تسيير المؤسسات لا من طرف مالكيها وإنما من طرف مسيرين يختارهم الملاك ازدادت أهمية التدقيق بما في ذلك التدقيق المحاسبي والمالي كأداة تمكن المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين الذين تربطهم علاقة مع المؤسسة من الاطمئنان على دقة وسلامة القوائم المالية المعدة بواسطة الإدارة ، من ناحية أخرى فإن زيادة أهمية البيانات والمعلومات المحاسبية والمالية والتوسع في استخدامها بواسطة مختلف الجهات ومستخدمي هاته البيانات أضفى أهمية كبيرة على عملية التدقيق المحاسبي على أساس أنه أداة رقابية هدفه الأساسي التأكد من جودة هذه المعلومات.

في وقتنا الراهن تبنت الجزائر النظام المحاسبي المالي الذي حدد القوائم المالية الأساسية حيث تعمل هذه القوائم على تبسيط المعلومات المالية لمستخدميها، ونجد من مستلزمات الاعتماد على هاته القوائم أن تتميز المعلومات التي تحتويها بالملاءمة والمصداقية وتعبيرها العادل عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.

وفي ظل تزايد احتمالات الأخطاء غير المقصودة في المعلومات المالية كان لابد من إخضاع هذه المعلومات للتدقيق من قبل مدقق محايد ومستقل يقوم بفحص هذه المعلومات ويطمئن الفئات المختلفة من دقة العمليات المحاسبية وبالتالي زيادة جودة المعلومات المالية. وعلى هذا الأساس سنحاول في هذه الدراسة معرفة مدى قدرة التدقيق المحاسبي في تحسين جودة المعلومات المالية.

وبغية الإلمام بالموضوع والتعرف عليه بالتفصيل، سنحاول في هذا البحث الإجابة على الإشكالية المطروحة ألا وهي:

إلى أي مدى يمكن أن يساهم التدقيق المحاسبي والمالي في تحسين جودة المعلومة المالية المعروضة في القوائم المالية؟

عن هذه الإشكالية يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما يتمثل الإطار المفاهمي للتدقيق المحاسبي والمالي؟
- ما المقصود بجودة المعلومة المالية؟
- كيف يساهم التدقيق المحاسبي والمالي لمحافظ الحسابات في تحسين جودة المعلومة المالية المعروضة بالقوائم المالية وتعزيز مصداقيتها في الوسط المهني ؟

فرضيات البحث

بناءا على الاشكالية والأسئلة التي تمت الاشارة إليها، يمكننا اقتراح الفرضيات التالية :

- **الفرضية الأولى:** التدقيق المحاسبي والمالي هو فحص انتقائي بناءا على المعلومات المالية، حيث يقوم على فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر المحاسبية، باتباع أسلوب منهجي وعن طريق استخدام أدوات كفيلة للوصول إلى رأي فني محايد حول مدى دلالة القوائم المالية الختامية للمؤسسة للمركز المالي الحقيقي لها.

- **الفرضية الثانية:** جودة المعلومة المالية تعني ما تتمتع به المعلومات المالية التي تتضمنها القوائم والتقارير المالية من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وأن تخلو من التحريف والتضليل مما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها.
- **الفرضية الثالثة:** يساهم التدقيق المحاسبي لمحافظ الحسابات في تحسين جودة المعلومات المالية وتعزيز مصداقيتها من خلال فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية وفحص السجلات والقوائم المالية للمؤسسة إضافة الى إعداد التقرير النهائي وإبداء الرأي الفني والمحايد حول مصداقية القوائم المالية.

مبررات اختيار الموضوع

تم اختيار الموضوع لعدة أسباب نذكر منها:

أسباب ذاتية:

- الاهتمام الشخصي بالموضوع.
- الرغبة في التعرف على مجال التدقيق المحاسبي واكتساب الخبرة ولو قليلة عن طريق الدراسة الميدانية.

أسباب موضوعية

- التعرف على مكانة وواقع التدقيق المحاسبي والمالي في المؤسسات الجزائرية.
- الحاجة الى معلومات مالية ذات مصداقية خاصة وفي ظل البيئة الاقتصادية الحالية.

أهمية الدراسة

ظهرت أهمية اللجوء إلى التدقيق المحاسبي والمالي الذي يقوم به المدقق الخارجي والمتمثل في محافظ الحسابات بشكل جلي بعد الفضائح المالية المتعددة التي شهدها العالم بداية القرن الواحد والعشرين، ولعل من أبرزها فضيحة شركة "إنرون" حيث تواطأت كل من الإدارة ومكتب المحاسبة والتدقيق "آرثر أندرسون" لتغليط التقارير المالية والخروج بمعلومات مالية لا تعكس عدالة الوضعية المالية للشركة.

وبالتالي ترتكز أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

– بيان مدى مساهمة التدقيق المحاسبي والمالي في زيادة جودة المعلومات المالية تحقيقا لأهداف وغايات مستخدمي التقارير والقوائم المالية في تحقيق الربح الحقيقي وتمكينهم من اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

– تبيان أهمية مدقق الحسابات في مساهمته بالحصول على معلومات ذات مصداقية تعبر بعدالة عن صحة القوائم المالية.

أهداف الدراسة

– يمكن إبراز الأهداف المتوخاة من وراء هذا البحث في تناول المفاهيم النظرية المتصلة بكل من بعدي الدراسة والمتمثلة في التدقيق المحاسبي والمالي وضبط جودة المعلومة المالية.

– التعرف على سير عمل المدقق الخارجي وإجراءاته المتبعة لإضفاء الجودة والمصداقية على المعلومات المالية.

– توضيح الدور الفعال لمحافظ الحسابات في تحسين جودة المعلومة المالية.

المنهج المتبع:

نظرا لطبيعة الموضوع وبغية الإحاطة بجوانبه المختلفة ومن أجل تحليل أبعاده والإجابة على التساؤلات المطروحة واختبار صحة الفرضيات سنعتمد على المنهج العلمي الوصفي التحليلي بغرض التعرف على المفاهيم الأساسية المرتبطة بالتدقيق المحاسبي والمالي ومختلف المعايير الدولية منها والجزائرية، بالإضافة الى التعرف على دور محافظ الحسابات في ميدان تدقيق القوائم المالية للوصول الى معلومات مالية ذات مصداقية. اما فيما يخص الجانب التطبيقي تم الاعتماد على منهج دراسة حالة لعينة من تقارير محافظ الحسابات لثلاث سنوات متتالية.

حدود الدراسة

اقتصرت الدراسة في جانبها النظري على دراسة الدور الذي يلعبه التدقيق المحاسبي والمالي في تحسين جودة المعلومات المالية، وبالنسبة للجانب التطبيقي فتحدد الدراسة كما يلي:

الحدود المكانية: تم إجراء دراسة حالة لدى مكتب محافظ الحسابات.

الحدود الزمانية: تتمثل في تتبع رأي محافظ الحسابات لثلاث دورات محاسبية متتالية من 2016 إلى 2018، وامتدت الدراسة من 2020/02/16 الى 2020/03/16.

الدراسات السابقة

فيما يخص الدراسات السابقة والتي لها علاقة بموضوع الدراسة يتم ذكرها كالتالي:

- دراسة سوسة بدر الدين، **أثر معايير التدقيق الخارجي على جودة المعلومات المالية (دراسة ميدانية لأراء عينة من المدققين على ضوء معايير التدقيق الجزائرية)**، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية محاسبة وتدقيق، جامعة باجي مختار، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، عنابة، 2018-2019.

هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على التوجه الدولي للتوافق في مجال التدقيق بخلق معايير دولية لها أبعاد أكثر شمولية، وكذا الوقوف على كيفية مواكبة الجزائر لهذه التطورات في مجال التدقيق من خلال الاصلاحات التي قامت بها. وتمثل الجانب التطبيقي في دراسة ميدانية لآراء عينة من المدققين حول الأثر المحتمل لمعايير التدقيق الجزائرية على جودة المعلومات المالية، وقد خلصت نتائج الدراسة الى أنه لمعايير التدقيق الجزائرية أثر محتمل على جودة المعلومات المالية.

- دراسة لبنى محدادي، **أثر التدقيق المحاسبي على جودة القوائم المالية (دراسة عينة من تقارير محافظي الحسابات)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقلة،2014/2013.

هدفت هذه الدراسة الى ابراز أثر التدقيق المحاسبي على جودة القوائم المالية، وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على تقارير محافظي الحسابات حيث تم تحليل 15 تقرير لخمس مؤسسات جزائرية مختلفة النشاط والقطاع بغية تحليل وتفسير هذه التقارير. وخلصت هذه الدراسة الى أن التدقيق المحاسبي يساهم في تحسين جودة القوائم المالية وبالتالي اعطاء الضمان لمستخدمي هذه القوائم وذلك من خلال تعزيز نظام الرقابة الداخلية المعتمد في المؤسسة حيث يمكن من حماية أصول المؤسسة من حدوث الأخطاء والتلاعبات مما يسمح بالحصول على قوائم مالية ذات دقة ومصداقية.

هيكل الدراسة

للإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات سيتم تقسيم هذا البحث الى ثلاث فصول:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتدقيق المحاسبي والمالي

سيتم دراسة ماهية التدقيق من خلال، التطور التاريخي، تعريف التدقيق المحاسبي والمالي ومعرفة أهداف وأهمية التدقيق، إضافة الى عرض الأنواع المختلفة للتدقيق ومحاولة التطرق بصفة عامة لمعايير التدقيق الدولية ISA ومعايير التدقيق الجزائرية NAA بصفة خاصة، بعدها سنحاول التعرف على المدقق المستقل، أخلاقيات المهنة التي يزاولها هذا المدقق وأيضا ذكر حقوقه وواجباته.

الفصل الثاني: جودة المعلومة المالية

في هذا الفصل سيتم دراسة ماهية القوائم المالية من خلال عرض أهدافها وتحديد مختلف احتياجات مستخدميها بعدها، سيتم التعرف على عملية تخطيط التدقيق والتقرير عنها بواسطة المدقق المستقل. ليتم بعد ذلك التعرف على ماهية جودة المعلومات المالية وخصائصها، بالإضافة الى عرض مختلف الفضائح المالية التي حدثت في الآونة الأخيرة، وفي الأخير تبيان علاقة التدقيق المحاسبي والمالي بجودة المعلومة المالية.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

سيخصص لدراسة الحالة التطبيقية من خلال دراسة عينة لتقارير محافظ الحسابات لاحدى الشركات الاقتصادية الجزائرية، وسنحاول أيضا معرفة أهم الطرق والأساليب لمعالجة تقارير محافظ الحسابات بهدف إختبار فرضيات الدراسة وتحليل وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للتدقيق المحاسبي والمالي

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتدقيق المحاسبي والمالي

مع تعقد بيئة الأعمال وزيادة الحاجة الى معلومات ذات مصداقية للحكم على أداء ونتائج المؤسسات، اتخذت مهنة التدقيق دورا بارزا في إضفاء المصداقية على المعلومات المتعلقة بالقوائم المالية فضلا عن دورها في تقديم خدمات أخرى كالاستشارات الإدارية في مختلف المجالات، ومن المؤكد أن مصداقية المعلومات يعد أمرا ضروريا سواء للمديرين أو المساهمين أو غيرهم من الفئات خاصة عند اتخاذ مختلف القرارات. ونجد بأنه يبدأ عمل المدقق من حيث ينتهي عمل المحاسب، فبعد انتهاء المحاسب من تجميع وتبويب وتسجيل المعلومات المتعلقة بالعمليات الناتجة عن نشاط المؤسسة، يأتي دور المدقق في الحكم على مدى سلامة هذه العمليات ومدى توفرها على معلومات ذات مصداقية وجودة إضافة الى مدى خلوها من الأخطاء والتلاعبات.

من هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية، وكل مبحث إلى ثلاث مطالب، حيث سيتم تناول في المبحث الأول دراسة ماهية التدقيق من خلال، التطور التاريخي، تعريف التدقيق المحاسبي والمالي ومعرفة أهداف وأهمية التدقيق.

أما المبحث الثاني فسنتناول فيه أنواع ومعايير التدقيق من خلال عرض الأنواع المختلفة للتدقيق ومحاولة التطرق بصفة عامة لمعايير التدقيق الدوليةinternational standard of auditing ومعايير التدقيق الجزائرية normes algériennes d'audit بصفة خاصة.

أما فيما يتعلق بالمبحث الثالث فسنحاول من خلاله التعرف على المدقق المستقل، أخلاقيات المهنة التي يزاولها هذا المدقق وأيضا ذكر حقوقه وواجباته.

المبحث الأول: ماهية التدقيق المحاسبي والمالي

يعتبر التدقيق بناء فكري ومنطقي يستند الى رصيد علمي وعملي حيث يقوم به شخص مؤهل، ومن أجل الالمام بهذا الموضوع سيتم التعرف عليه أكثر في هذا المبحث.

المطلب الأول: التطور التاريخي للتدقيق

تستمد مهنة التدقيق نشأتها من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته، والتأكد من مطابقة تلك البيانات للواقع، وقد ظهرت هذه الحاجة اليه أولا لدى الحكومات، حيث تدل الوثائق التاريخية على أن حكومات قدماء المصريين واليونان كانت تستخدمهم (المدققين) للتأكد من صحة الحسابات العامة وقد كان المدقق وقتها يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات، للوقوف على مدى صحتها وهكذا نجد أن كلمة "تدقيق Audit " مشتقة من الكلمة اللاتينية Audire ومعناها يستمع.[1]

ولقد ظهرت أول منظمة مهنية في ميدان التدقيق في فينسيا بإيطاليا سنة 1581 حيث تأسست كلية roxonati وكانت تتطلب ست سنوات تمرينية ليصبح الشخص خبير محاسبة، وقد أصبحت عضوية الكلية في عام 1699شرطا من شروط مزاولة مهنة التدقيق، ثم اتجهت الدول الأخرى الى تنظيم هذه المهنة.[2]

---

[1] خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية والعملية)**، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى 2000، ص ص 17-18.

[2] المرجع نفسه، نفس الصفحة.

ومع ظهور الثورة الصناعية، فإن الهدف الرئيسي للتدقيق لم يتغير وهو اكتشاف الغش والأخطاء، ولكن التغيير الذي طرأ خلال هذه الفترة هو الاعتراف بوجود نظام محاسبي لأجل التأكد من دقة البيانات المالية، والتغيير الآخر الاعتراف بوجود الحاجة لتدقيق القوائم المحاسبية من قبل شخص مستقل ومحايد.[1]

ونتيجة لتطور النشاط الاقتصادي وتعدد مجالاته، فإن هدف التدقيق أصبح أوسع مما استدعى معه التطوير في اجراءاته ووسائل إيصال نتائجه، بينما كان الهدف ينحصر في اكتشاف الأخطاء والاختلاس.[2]

بعد ذلك ظهرت شركات المساهمة خاصة في الولايات المتحدة، مما أدى الى زيادة الحاح المساهمين في الطلب على المدققين حفاظا على أموالهم المستثمرة، إضافة الى ظهور قانون الشركات البريطاني 1862م لينص على وجوب وجود المدققين مستقلين. وقد كان الغرض الرئيسي للتدقيق هو تقرير المدقق المستقل والمحايد فيما إذا كانت البيانات المحاسبية تعبر بمصداقية عن عدالة المركز المالي.[3]

المطلب الثاني: التدقيق المحاسبي والمالي

لقد تعددت تعاريف التدقيق، وهذا باختلاف الهيئات والأطراف الصادرة عنها، ورغم الاختلاف بين هذه المفاهيم، إلا أنها تصب في نفس الهدف، مما جعلنا نحاول تقديم البعض منها في هذا المطلب. ولأن موضوع الدراسة يتعلق بالتدقيق المحاسبي والمالي رأينا من الضروري تقديمه هو أيضا.

1. مفهوم التدقيق

---

[1] هادي التميمي، **مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية**، دار وائل، عمان، الطبعة 3، 2006، ص17.

[2] احمد جمعة، **المدخل الى التدقيق والتأكيد الحديث: الإطار الدولي**، دار صفاء، عمان، الطبعة الأولى 2009، ص31.

[3] هادي التميمي، مرجع سبق ذكره، 2006، ص19.

يعرف التدقيق على أنه "يمثل عملية منهجية منظمة للحصول على التقييم بموضوعية لأدلة الإثبات المتعلقة بتأكيدات خاصة بالتصرفات والإجراءات الاقتصادية للتأكد من درجة التطابق بين تلك التأكيدات والمعايير المقررة وتوصيل النتائج للمستفيدين المعنيين."[1]

كما عرفته جمعية المحاسبة الأمريكية 1972 بأنه "عملية منتظمة للحصول على أدلة إثبات متعلقة بنتائج الأحداث والأنشطة الاقتصادية، وتقييمها بطريقة موضوعية لتحديد مدى التطابق بين هذه النتائج والمعايير المحددة وإيصال النتائج إلى المستخدمين المعنيين."[2]

وحسب بوينتن Boynton فإن التدقيق هو : " عملية منتظمة وموضوعية للحصول على أدلة مرتبطة بتأكيدات الإدارة عن البيانات المالية للمنشأة، وتقييم هذه الأدلة بطريقة موضوعية بهدف التحقق من مدى مطابقة هذه التأكيدات للمعايير المحددة، ثم توصيل النتائج إلى الجهات ذات العلاقة."[3]

2. التدقيق المحاسبي والمالي

1.2. تعريف التدقيق المحاسبي والمالي

التدقيق المحاسبي والمالي هو التدقيق المحدد الذي يشمل فقط الوظيفة المالية والمحاسبية، يمكن القول بأنه المراجعة المحاسبية ويمكن أن يقوم به عناصر داخلية أو خارجية بالنسبة للمؤسسة.

كما عرفه أيضا "Claude Bourdon" عل أنه" ذلك الفحص الذي يقوم به المحترف ذو الكفاءة، والمستقل عن المؤسسة وهذا من أجل أن يشهد ويعبر عن رأيه المسبب حول انتظام ومصداقية الحسابات."[4]

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **التطورات الحديثة في المراجعة**، الدار الجامعية، الأسكندرية،2007، ص07.

[2] رزق أبو زيد، **تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية (الإطار النظري)**، دار وائل للنشر الطبعة الأولى2015، عمان، صفحة24.

[4] Claude Bourdon, Audit interne, Audit externe inspection générale de banque, La revue banque ; Paris ; n°408 ; juillet ; Aout1981 ; P846

وجاء تعريف Bonnault et Germond للتدقيق المحاسبي على أنه: " اختبار تقني صارم وبناء وبأسلوب منظم من طرف مهني مؤهل ومستقل، بغية إعطاء رأي معلل على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة، وعلى مدى احترام القواعد والمبادئ المحاسبية المعمول بها في مدى تمثيل هذه المعلومات للصورة الصادقة وللوضعية المالية ونتائج المؤسسة".[1]

ويمكن اعتبار التدقيق المحاسبي والمالي كمهمة إبداء وجهة نظر (رأي) محفزة حول التوافق بين الموجود والمرجع المتبع[2] ، ونتيجة لذلك فإن الهدف الأساسي للتدقيق المحاسبي والمالي هو تقديم الصورة الوفية للمعلومات المالية والمحاسبية المقدمة من طرف المؤسسة.

إن هدف تقديم الصورة الوفية للمعلومة المالية والمحاسبية يستوجب وجود مرجع معروف من قبل المانح للمعلومة ومستقبلها في آن واحد وهو مرجع محاسبي معرف مسبقا. ومن اجل التوضيح أكثر من الضروري شرح هذين المصطلحين، المرجع المحاسبي ووجهة النظر المحفزة.[3]

إن المرجع المحاسبي المطبق هو المرجع المحاسبي المتبع من قبل الإدارة، ومن قبل الأشخاص المشكلون لحكومة المؤسسة وذلك من أجل إعداد القوائم المالية والذي يكون عموما مقبولا في إطار طبيعة المؤسسة وأهداف القوائم المالية.[4]

2.2. المرجع المحاسبي الجزائري (Le référentiel comptable algérien:)

---

[1] Bernaed GERMOND, Audit Financier-Guide pour l'audit de l'information financière des entreprises, 1ere édition, Dunod, Paris, 1992, P28.

[2] Bernard GRAND, Bernard VERDALLE, Audit comptable et financier, Ed. Economica, Paris, 2006, p9.

[3] بومعقودة أسماء، **التدقيق المحاسبي والمالي لحسابات الموردين والحسابات الملحقة بمعرفة محافظة الحسابات**، مذكرة الماستر، تخصص مالية ومحاسبة، المدرسة العليا للتجارة،2015، ص7.

[4] المرجع نفسه، ص8.

في ظل تبني الجزائر لاقتصاد السوق وتوقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وانفتاحها على العولمة كللت جهود الإصلاح بتبني نظام محاسبي جديد وفقا للقانون 07-11المؤرخ في 2007/11/25 والذي أصبح ساري المفعول ابتداء من 2010/01/01 ومحاولة تكييفه مع المعايير الدولية للمحاسبة.

حيث يمثل خطوة هامة لتدارك أزمة القصور التي عان منها المخطط المحاسبي الوطني في خدمة مستخدمي المعلومات المحاسبية والمالية من مقرضين ومستثمرين ومساعدتهم على اتخاذ القرارات المناسبة.[1]

حيث خاضت الجزائر إصلاحات محاسبية عميقة تجسدت في تبني SCF النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير الدولية للمحاسبة وهذا ما استوجب إصلاح وإعادة تنظيم المهنة وتدريب المدققين وضرورة اعتماد معايير التدقيق بالتوازي مع المعايير الدولية للمحاسبة، باعتبار أن مخرجات SCF النظام المحاسبي المالي هي مدخلات لمهنة التدقيق كما أن القوائم المالية والفلسفة المحاسبية الجديدة تختلف عن القوائم المالية والتصور المحاسبي الذي كان معمول به في ظل المخطط المحاسبي الوطني.[2]

3. التعبير عن وجهة نظر محفزة (point de vue motivé)

ومعناه أن المدقق يعبر عن رأيه في تقرير مكتوب، إن الرأي المعبر عنه لابد أن يكون محفزا، أي مقنع وقد تم التوصل إليه بعد اتباع صيرورة عمل وإجراءات مهيكلة من طرف مهني مؤهل.

ويمكن أن يتم التدقيق المحاسبي والمالي في إطار تعاقدي أو في إطار قانوني والذي يتمثل في محافظة الحسابات وهما يمثلان نوعي التدقيق المحاسبي والمالي:[3]

---

[1] بن نعمة سليمة، **النظام المحاسبي المالي وأثره على التدقيق ومحافظة الحسابات طبقا للمعايير الدولية (حالة الجزائر)**، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في التدقيق والنظام المحاسبي المالي، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة مستغانم ،2017، ص02.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] بومعقودة أسماء، مرجع سبق ذكره، 2015، ص09.

1.3. التدقيق القانوني : والذي يعرف بمحافظة الحسابات Le commissariat aux comptes، هذا النوع من التدقيق يفرضه القانون ويتمثل في أعمال المراقبة السنوية الإجبارية التي يقوم بها محافظ الحسابات بغرض الشهادة على صحة، انتظامية الحسابات السنوية وإعطائها للصورة الصادقة لوضعية الشركة المالية ونتائج نشاطها.

2.3. التدقيق التعاقدي (Audit contractuel): لا تنحصر مهمة المدقق في محافظة الحسابات، يكون هنا تدخل المدقق الخارجي مستحب و مطلوب من قبل المؤسسة خارج الإطار القانوني و الإجباري، وذلك من أجل القيام بالمهام الخاصة وفقا لعقد يبرم بين المؤسسة و المدقق.

و يقوم في هذه الحالة بمهمته حسب الهدف و النطاق و المدة المحددة في العقد. ونلخص هذين النوعين في الشكل الآتي:

الشكل(1): نوعي التدقيق المحاسبي والمالي

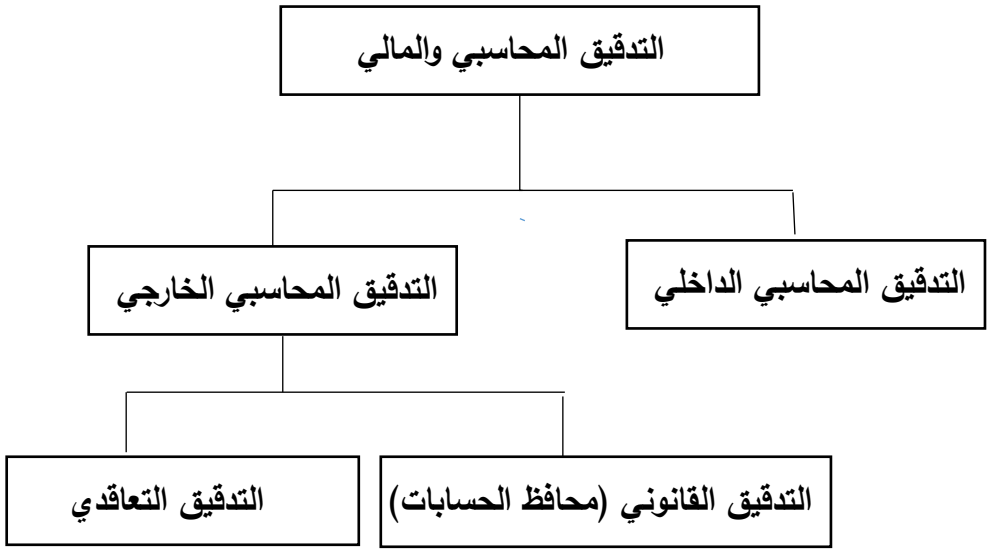

La Source : Derrouis Salima, la pratique de l'audit comptable et financier dans les entreprises publique économiques, mémoire de magister, université d'Oran, 2009, P.59

المطلب الثالث: أهداف وأهمية التدقيق

لقد تطورت أهداف التدقيق وتطورت معها أهميته، وهذا ما جعلنا نجمع بين هذين العنصرين في نفس المطلب ونحاول دراستهما.

1. أهداف التدقيق المحاسبي والمالي

يتمثل الهدف الأساسي من عملية التدقيق المحاسبي، حسب المعايير الدولية للتدقيق من خلال المعيار الدولي رقم 200*، في " تعزيز درجة ثقة المستخدمين في البيانات المالية...، يكون رأي المدقق حول ما إذا كانت البيانات المالية معروضة بشكل عادل من كافة النواحي الهامة، أو ما إذا كانت تنقل وجهة نظر صحيحة وعادلة وفقا لإطار العمل."

أي أن الهدف الأسمى للتدقيق المحاسبي والمالي هو إعطاء ضمان لمستخدمي القوائم المالية بأنها تعكس الصورة الوفية للوضعية المالية للمؤسسة[1].

كما يسعى التدقيق الى تحقيق أهداف أخرى، تنقسم بين ماهي تقليدية مثل :[2]

- التحقق من صحة ودقة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر، ومدى الاعتماد عليها؛
- إبداء رأي فني محايد يستند على أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي؛
- اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر من غش أو أخطاء؛

---

[1] إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، الاتحاد الدولي للمحاسبين، طبعة2010، الجزء الأول ص72، موجود على الموقع التالي:

http://www.ascajordan.org/UploadFiles/Audit/Audit%20Part%20I.pdf

*المعيار رقم 200"الأهداف الكلية للمدقق المستقل وإجراءات عملية التدقيق"

[2] خالد راغب الخطيب، خليل محمود الرفاعي، **الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات**، دار المستقبل، عمان، الاردن، 1998، ص10.

- اعتماد الإدارة عليه في تقرير ورسم السياسات الإدارية واتخاذ القرارات حاضرا أو مستقبلا؛

وبين ماهي حديثة نذكر منها:[1]

- مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها ومدى تحقيق الأهداف، وتحديد الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها؛
- تقييم نتائج الأعمال وفقا للأهداف المرسومة؛
- إبداء الرأي الفني والمحايد من قبل مدقق حسابات خارجي مستقل عما إذا كان يتم عرض البيانات والقوائم المالية بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية وفقا لإطار المحاسبة المالية المطبق؛[2]
- وحتى يقوم المدقق بإبداء هذا الرأي فإن عليه الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات والقوائم المالية التي قام بتدقيقها خالية من التحريفات الجوهرية بما يعني أن هذه القوائم تعطي صورة حقيقية وعادلة، أو انها تظهر بعدالة حقيقة المركز المالي للمؤسسة؛[3]

2. أهمية التدقيق المحاسبي والمالي

تعود أهمية التدقيق إلى كونه وسيلة لا غاية، وتهدف هذه الوسيلة الى خدمة عدة طوائف تستخدم القوائم المالية المدققة وتعتمدها في اتخاذ قراراتها ورسم سياستها، كما نجد بأن إدارة المؤسسة تعتمد اعتمادا كليا على البيانات المحاسبية في وضع الخطط، ومراقبة الأداء.[4]

وهناك أيضا طائفة المستثمرين التي تعتمد على القوائم المالية المدققة عند اتخاذ أي قرار في توجيه المدخرات بحيث تحقق لهم أكبر عائد ممكن. أما البنوك التجارية فتعتمد القوائم المالية المدققة من قبل هيئة فنية محايدة عند فحصها للمراكز المالية للمؤسسات التي تتقدم بطلبات قروض ، كذلك نجد رجال الاقتصاد

---

[1] خالد راغب الخطيب، خليل محمود الرفاعي، مرجع سبق ذكره،1998، نفس الصفحة.

[2] رزق أبو زيد الشحنة، مرجع سبق ذكره، 2015، ص29.

[3] المرجع نفسه ،2015، ص 30.

[4] خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية والعملية)**، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثالثة 2004، ص15.

يعتمدون هذه القوائم في تقريرهم للدخل القومي. أما الهيئات الحكومية وأجهزة الدولة فتعتمد القوائم المدققة في أغراض كثيرة منها التخطيط والرقابة والضرائب وتحديد الأسعار وتقرير الإعانات لبعض الصناعات.[1]

المبحث الثاني: أنواع ومعايير التدقيق المحاسبي والمالي

سنحاول التعرف في هذا المبحث على مختلف أنواع التدقيق، إضافة الى عرض بعض الأساسيات حول المعايير الدولية ISA والمعايير الجزائرية NAA للتدقيق من حيث مفهومها، أهميتها وتعريف الهيئات المشرفة عن إصدارها.

المطلب الأول: أنواع التدقيق

يتناول هذا المطلب التقسيم القديم والتقسيم الحديث للتدقيق.

1. التقسيم القديم

حسب هذا التقسيم يوجد أنواع متعددة من تدقيق الحسابات، كل منها يختلف حسب الزاوية التي ينظر منها الى عملية تدقيق الحسابات.

وبشكل عام يمكن تقسيم تدقيق الحسابات حسب المتفق عليه بين معظم الكتاب الى عدة زوايا أهمها:

1.1. من حيث القائم بعملية التدقيق

يمكن تقسيمه الى نوعين أساسيين هما:

1.1.1. التدقيق الداخلي: يمثل التدقيق الداخلي أداة مستقلة تعمل من داخل المنشأة للتحقق من تطابق السياسات والإجراءات مع ما هو مخطط لها، وأن نظام الرقابة الداخلية يعمل بكفاءة لتحقيق أهداف الإدارة.[2]

كما يعمل التدقيق الداخلي على تزويد الإدارة بالمعلومات المستمرة التي تؤكد على:[1]

---

[1] خالد أمين عبد الله، المرجع السابق، نفس الصفحة.

[2] رزق أبو زيد الشحنة، مرجع سبق ذكره،2015، ص45.

- دقة أنظمة الرقابة الداخلية.
- كيفية وكفاءة الطريقة التي يعمل بها النظام المحاسبي، وذلك كمؤشر يعكس صدق نتائج العمليات والمركز المالي.
- الكفاءة التي يتم بها التنفيذ الفعلي للمهام داخل كل قسم من أقسام المؤسسة.

2.1.1. التدقيق الخارجي

يتم هذا التدقيق من قبل طرف خارجي مستقل عن إدارة المؤسسة تقوم الإدارة بتعيينه لإجراء عملية التدقيق، وإبداء رأيه الفني والمحايد حول عدالة القوائم المالية، وإصدار تقريره النهائي عن هذه العملية.[2]

وبصفة عامة فان أهم ما يتميز به هذا النوع من التدقيق:[3]

-استقلال المدقق عن المؤسسة التي يقوم بتدقيقها.

-اهتمام المدقق بالبحث والكشف عن الأمور المادية.

-إبداء الرأي الفني والمحايد في البيانات المالية للمؤسسة.

يمكن إيضاح أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي والخارجي في الجدول التالي:

جدول رقم (1): أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي والخارجي

أوجه الاختلاف	التدقيق الخارجي	التدقيق الداخلي
1-من حيث الهدف	إبداء الرأي الفني المحايد في مدى عدالة البيانات والقوائم المالية وتعبيرها عن حقيقة المركز المالي.	التحقق من تطابق السياسات والإجراءات مع ما هو مخطط لها، وأن نظام الرقابة الداخلية يعمل بكفاءة.

[1] د. محمد سمير الصبان، د. عبد الوهاب نصر علي، "**المراجعة الخارجية-المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق**"، الدار الجامعية، الإسكندرية،2002،ص ص30-31.

[2] رزق أبو زيد الشحنة، مرجع سبق ذكره،2015، نفس الصفحة.

[3] زهير الحدرب، **علم تدقيق الحسابات**، دار البداية، عمان، الطبع الأولى 2010، ص 27.

2-من حيث القائم بالتدقيق	يقوم به شخص مهني مستقل محايد يتم تعيينه من طرف الملاك أو أعضاء مجلس الإدارة	موظف من داخل الهيكل التنظيمي ويعين بواسطة الإدارة.
3-من حيث الاستقلال	يتمتع باستقلال كامل عن الإدارة في عملية الفحص والتقييم وإبداء الرأي.	غير مستقل، حيث يخضع جهاز التدقيق الداخلي الى ضغوط مادية باعتبارهم موظفين بالمؤسسة لا يتمتعون بالحياد.
4-من حيث المسؤولية	مسؤول أمام الملاك، ولذلك يقدم تقريره عن نتائج الفحص، ورأيه الفني المحايد.	مسؤول أمام الإدارة، حيث يقدم تقريره الى المستويات الإدارية العليا.
5-من حيث نطاق العمل	يحدد ذلك كتاب التعيين ومعايير التدقيق المتعارف عليها.	تحدد الإدارة نطاق العمل ولذلك يتحدد هذا النطاق وفقا للمسؤوليات التي تعهد بها الإدارة للمدقق الداخلي.
6-من حيث توقيت الأداء	يتم أداء الفحص غالبا مرة في نهاية السنة المالية، وقد يكون على فترات منتظمة خلال السنة.	يتم الفحص بصورة مستمرة على مدار أيام السنة.

المصدر: رزق أبو زيد الشحنة، مرجع سبق ذكره،2015، ص47.

2.1. من حيث مدى الفحص: ينقسم هذا النوع بدوره الى: [1]

1.2.1. التدقيق التفصيلي : ويعني هذا النوع أن يقوم المدقق بفحص جميع القيود والدفاتر المحاسبية والسجلات والحسابات والمستندات للتأكد من أن جميع العمليات مقيدة بانتظام وإنها صحيحة وخالية من الأخطاء أو الغش أو التلاعب، ويناسب هذا النوع المنشآت الصغيرة الحجم، أما بالنسبة للمنشآت الكبيرة فانه سيؤدي الى زيادة أعباء عملية التدقيق وتعارضها مع عاملي الوقت والتكلفة.

[1] د. محمد سمير الصبهان، د. عبد الوهاب نصر علي، مرجع سبق ذكره، ص ص36-38.

2.2.1. التدقيق الاختباري: في هذا النوع يقوم المدقق بفحص عينة من البيانات المالية دون إجراء مراجعة شاملة لها، حيث يتم اختيار عينة ممثلة تمثيلا صحيحا لمفردات المجتمع (البيانات المالية)، ويقوم المدقق بإخضاع هذه العينة لعملية التدقيق، ويعتبر هذا النوع من التدقيق أكثر انتشارا في الوقت الحالي.

3.1. من حيث توقيت عملية التدقيق

يمكن تقسيم التدقيق من حيث توقيت عملية التدقيق الى تدقيق نهائي وتدقيق مستمر[1]:

1.3.1. التدقيق النهائي : هو التدقيق الذي يكلف به المدقق بعد انتهاء السنة المالية وبعد إجراء التسويات وتحضير الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي. ويعاب على هذا النوع من التدقيق:

- فشل المدقق في اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر من أخطاء أو غش حال وقوعها.
- استغراق المدقق وقتا طويلا قد يؤدي إلى تأخير تقديم التقرير في موعده.
- ارتباك العمل في مكتب التدقيق، مما يؤدي إلى عدم الدقة في أداء عملية التدقيق بسبب كثرة المؤسسات التي تقوم بتدقيق حساباتها.

2.3.1. التدقيق المستمر: في هذا النوع من التدقيق يقوم المدقق بتدقيق الحسابات والمستندات بصفة مستمرة حيث يقوم بزيارات متعددة للمؤسسة محل التدقيق طوال الفترة التي يدققها، ثم يقوم في نهاية السنة المالية بتدقيق الحسابات الختامية والميزانية.

ويتميز هذا النوع من التدقيق بما يلي:

- يصلح هذا النوع في تدقيق المنشآت الكبيرة حيث يصعب تدقيقها عن طريق التدقيق النهائي.
- سرعة اكتشاف الغش والخطأ في وقت قصير بدلا من ترك ذلك حتى نهاية العام.

[1] خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، 2004، ص ص28-29.

- تقليل فرص التلاعب بالدفاتر لما للزيارات المتكررة من قبل المدقق من أثر نفسي على موظفي المؤسسة.

4.1. من حيث نطاق عملية التدقيق

ويمكن تقسيم هذا النوع الى: تدقيق كامل وتدقيق جزئي.

1.4.1. التدقيق الكامل : هو الذي يخول للمدقق إطارا غير محدد للعمل الذي يؤديه، حيث لا تضع الإدارة أية قيود على نطاق عملية التدقيق، واكن يخضع ذلك لمعايير أو مستويات التدقيق المتعارف عليها، ويتعين على المدقق في هذا النوع من التدقيق أن يقوم بتدقيق جميع البيانات المالية للمؤسسة وإبداء الرأي الفني المحايد عن جميع هذه البيانات.[1]

2.4.1. التدقيق الجزئي : هو ذلك التدقيق الذي يتضمن وضع قيود على نطاق أو مجال التدقيق حيث يقتصر هذا النوع على قيام المدقق بتدقيق جزء معين من البيانات المالية وليس جميعها، ولذلك ينحصر نطاق الفحص ومسؤولية المدقق على هذا الجزء فقط. وفي مثل هذه يتعين وجود اتفاق أو عقد كتابي للمدقق يوضح فيه حدود ونطاق التدقيق والهدف منه.[2]

2. التقسيم الحديث

ويشمل الأنواع التالية :[3]

1.2. تدقيق البيانات المالية: وهو جمع وتقييم الأدلة حول البيانات المحاسبية وتمثل الميزانية العامة، حساب الأرباح والخسائر والتدفقات النقدية وغيرها من الكشوفات المالية، وذلك بهدف إعطاء الرأي من عدالة المركز المالي.

---

[1] أحمد قايد نور الدين، **التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية**، دار الجنان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2015، ص18.

[2] رزق أبو زيد الشحنة، مرجع سبق ذكره، 2015، ص 49.

[3] هادي التميمي، مرجع سبق ذكره،2006، ص ص 23-24.

2.2. تدقيق الالتزام: هو ذلك النوع من التدقيق لأجل التأكد من أن السياسات والتعليمات والقوانين الموضوعة من قبل هيئة معينة قد تم تطبيقها بصورة صحيحة.

3.2. تدقيق النشاط: عرفه مجمع المحاسبين الداخليين **IIA** على أنه:" إجراءات منظمة لتقييم فاعلية وكفاءة نشاط المؤسسة، وتقديم تقرير مناسب الى الإدارة المختصة حول النتائج وإعطاء التوصيات الضرورية للإصلاحات."

المطلب الثاني : المعايير الدولية للتدقيق المحاسبي والمالي

سيتم تناول في هذا المطلب، مفهوم معايير التدقيق الدولية، الهيئات المسؤولة عن إصدارها وكذلك أهمية هذه المعايير في مجال التدقيق المحاسبي.

1. مفهوم معايير التدقيق الدولية ISA

نتيجة لتطور النشاط الاقتصادي والرغبة في إيجاد توازن بين مسِؤولية مدققي الحسابات ومستعملي القوائم المالية، تم توحيد الممارسات المتعلقة بالمحاسبة والتدقيق على حد سواء وذلك من خلال معايير دولية، تصدر بواسطة هيئات مهنية مختصة.[1]

ويتم تعريف هذه المعايير حسب عدة مؤلفين كما يلي:

-"معايير التدقيق الدولية هي مجموعة المقاييس والمبادئ المهنية التي توفر الارشادات اللازمة لتمكين المدقق من القيام بالإجراءات الضرورية لتنفيذ عمليات التدقيق المختلفة"[2].

---

[1] رقيق بن عيسى، **التدقيق القانوني في الجزائر في ضوء النظام المحاسبي المالي SCF**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة البليدة2 ،2018

[2] أشرف بن صغير، **دراسة مقارنة بين معايير التدقيق الجزائريةNAA ومعايير التدقيق الدوليةISA**، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة ومالية، جامعة أم البواقي، 2017، ص17.

-كما عرفها محمد السرايا أيضا بأنها: "هي أنماط يلزم تحققها وأخذها عند الأداء الفعلي وهي التي يجب أن يراعيها ويلتزم المدقق بها أثناء مهمته المهنية".[1]

-وقد قام سمير الصبان وعبد الوهاب نصر علي بإعطاء مفهوم شامل لمعايير التدقيق الدولية وهو: "تعتبر المعايير الدولية التي تصدر عن الاتحاد الدولي IFAC بمعرفة لجنة ممارسات التدقيق الدولية IAPC إطارا متجانسا وقابلا للتطبيق على المستويات المهنية الدولية، والتي لا تتعارض مطلقا مع معايير التدقيق المتعارف عليها من ناحية ولا تحرم على أية دولة إصدار معايير تدقيق خاصة بها".[2]

2. الهيئات المسؤولة عن اصدار معايير التدقيق الدولية ISA

من التعريف السابق، نجد بأن هنالك هيئات مكلفة بإعداد هذه المعايير والمتمثلة في :[3]

1.2. الاتحاد الدولي للمحاسبين

هو منظمة عالمية للمحاسبة يمثل الهيئة العليا للتدقيق المحاسبي، يمثل هيئة عليا للتدقيق المحاسبي، تأسس سنة 1977 بموجب اتفاقية بين 63 منظمة محاسبة في 49 دولة،" تكمن مهمته في خدمة المصلحة العامة، وتعزيز مهنة المحاسبة على نطاق عالمي، والمساهمة في تطوير اقتصاديات دولية قوية، وذلك بتحقيق ورفع مستوى الالتزام بمعايير مهنة عالية الجودة، وزيادة التوافق الدولي لهذه المعايير." [4]

---

[1] محمد السرايا، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل: الإطار النظري-المعايير والقواعد-مشاكل التطبيق العملي**، المكتب الجامعي الحديث، لبنان، الطبعة الاولى،2007، ص33.

[2] محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، **"المراجعة الخارجية-المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية"**، بدون رقم الطبعة، مصر، الدار الجامعية، 2002، ص 156.

[3] محمد امين مازون، **التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر، 2011، ص ص68-69.

[4] إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، الاتحاد الدولي للمحاسبين، مرجع سبق ذكره،2010، صفحة03.

لقد صدر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين حتى بداية عام 1989 ،27 معيارا.

2.2. لجنة ممارسة التدقيق الدولي

تعتبر لجنة دائمة منبثقة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين، تتمثل صلاحيتها في اصدار مشاريع وأدلة التدقيق الدولية نيابة عن مجلس الاتحاد، إضافة الى اصدار معايير دولية للتدقيق تحظى بالقبول العام دوليا. يتم تعيين أعضاء اللجنة عادة لمدة خمس سنوات ويشترط في العضو أن يكون منظما في احدى منظمات الاتحاد. كما تضم هذه اللجنة بدورها لجان فرعية منبثقة عنها".

وتجدر الإشارة الى أن سلطة إصدار وتعديل معايير التدقيق الدولية حاليا هي من صلاحيات مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية IAASB.[1]

3. أهمية المعايير الدولية للتدقيق

لقد تطورت مهنة التدقيق المحاسبي مما أدى الى ظهور هيئات ومنظمات تهتم بهذه المهنة، مما زاد أهمية المحافظة على المعايير الدولية للتدقيق وتطورها من جميع النواحي، حيث تبرز هذه الأهمية في النقاط الآتية:[2]

- تمثل المعايير إطار العمل الذي يمكن من خلاله ضبط عمل المهنيين وتوجيههم بشكل أمثل.
- تعتبر أداة قابلة للتطبيق على كافة القوائم المالية وبغض النظر عن حجم العميل وطبيعة نشاطه.
- تمثل أداة اتصال وتوضيح لطبيعة متطلبات عملية التدقيق للجهات المختلفة المستفيدة منها؛[3]
- تمثل اطارا للعمل لضبط عمل المهنيين وتوجيههم بشكل أمثل؛

---

[1] محمد أمين مازون، مرجع سبق ذكره،2011، ص77.

[2] رزق أبو زيد الشحنة، مرجع سبق ذكره،2015، ص ص103-104.

[3] أشرف بن صغير، مرجع سبق ذكره، 2017، ص31.

إن انتشار الشركات متعددة الجنسيات يوجب الاعتماد على معايير التدقيق الدولية في تدقيق حساباتها.[1]

المطلب الثالث : ماهية معايير التدقيق الجزائرية NAA

لقد تناولنا في المطلب السابق معايير التدقيق الدولية والتي تمثل:

" قرائن توضح العرف المهني الدولي المتفق عليه والتي يمكن اللجوء إليها عند قصور المعايير المحلية."[2]

وتتميز هذه المعايير بالتوحيد والتناسق وعلى هذا الأساس يجدر بنا التفريق بين التوحيد على مستوى المعايير والتناسق، حيث يتمثل الفرق بينهما في أن:" التوحيد يعني أن تكون هناك معايير موحدة حول العالم، بينما التناسق فمعناه أن تسن كل دولة معاييرها بما يتلاءم مع بيئتها المحلية على أن تكون تحت سقف المعايير الدولية كحد أدنى."[3]

1. مفهوم معايير التدقيق الجزائرية

تعتبر مهنة التدقيق مهنة حديثة في الجزائر، وقد عرفت تطورات كبيرة من خلال إرساء عدة قوانين لتنظيمها وذلك بهدف مواكبة التطورات الاقتصادية. وفي هذا الصدد بادرت الجزائر مؤخرا الى تبني معايير خاصة بها للتدقيق les normes algériennes d'audit حيث تعتبر هذه الأخيرة مستخلصة من المعايير الدولية للتدقيق. والهدف من تبني هذه المعايير هو تنظيم مهنة التدقيق بالجزائر.

2. اللجان المشرفة على معايير التدقيق الجزائرية

---

[1] محمد أمين مازون، مرجع سبق ذكره، 2011، نفس الصفحة.

[2] أشرف بن صغير، مرجع سبق ذكره، 2017، ص18.

[3] عبد الرحمن ابراهيم الحميد، مجلة أخبار المحاسبة، العدد الرابع، الجمعية العلمية للمحاسبة بجامعة قطر، الدوحة، سبتمبر 2007، ص23.

يوجد هيئات جزائرية مهنية وتنظيمية خاصة تشرف على هذه المعايير وهي:

1.2. لجنة توحيد الممارسات المحاسبية وإجراءات العمل

وهي لجنة مكلفة ب:[1]

- اعداد المشاريع المتفق عليها بالتنسيق مع مختلف المؤسسات المعنية والمتعلقة بالمعايير التي وضعتها الهيئات الدولية حول توحيد المحاسبة وتطبيقها.

- ضمان تنسيق البحوث النظرية والمنهجية واجمالها في مختلف ميادين المحاسبة.

- وضع مناهج عمل في ميدان الممارسات المحاسبية وإجراءات العمل.

2.2. لجنة مراقبة الجودة

هي الأخرى مكلفة ب:[2]

- ضمان جودة التدقيقات المكلف بها المدققين المهنيين؛

- ابداء آراء واقتراح مشاريع نصوص شرعية في ميدان الجودة؛

-إقامة ندوات الجودة التقنية للأعمال والآداب والأخلاق التي يتخلق بها المهنيين؛

3.2. اللجنة الخاصة

"وهي اللجنة المكلفة بوضع معايير التدقيق الجزائرية أنشأت ضمن المجلس الوطني للمحاسبة وهي مؤلفة من خبراء في شؤون المحاسبة والتدقيق."[3]

---

[1] أشرف بن صغير، مرجع سبق ذكره، ص45.

[2] نفس المرجع أعلاه، ص46.

[3] نفس المرجع أعلاه، نفس الصفحة.

3. عرض إصدارات المعايير الجزائرية للتدقيق

الى يومنا هذا هناك 16معيارا جزائريا للتدقيق، يتم تنفيذها تدريجيا بموجب 04 مقررات وكل مقرر يحتوي على 04 معايير.

وطبقا للمادة الثانية من المقرر رقم 002 الصادر في الجريدة الرسمية لوزارة المالية والمؤرخ في 2016/02/04 فإنه: " تستهدف المعايير الجزائرية لتدقيق الكشوف المالية والمرفقة لهذا المقرر، جميع أشكال مهام التدقيق قانونية كانت أو تعاقدية".[1]

واستنادا على المقررات الأربعة التي تتضمن الإصدارات الأربعة لمعايير التدقيق الجزائرية سنحاول عرضها في الجداول الآتية:

جدول رقم (2): الاصدارات الأولى لمعايير التدقيق الجزائرية

رمز المعيار	العنوان	مجال التطبيق
NAA210	اتفاق حول أحكام مهمة التدقيق	يعالج هذا المعيار واجبات المدقق للاتفاق مع الإدارة ومع القائمين على الحكم في المؤسسة حول أحكام مهمة التدقيق.
NAA505	التأكيدات الخارجية	يعالج هذا المعيار استعمال المدقق لإجراءات التأكيد الخارجية بهدف الحصول على أدلة مثبتة ذات دلالة ومصداقية.
NAA560	الأحداث اللاحقة	يتطرق هذا المعيار الى التزامات المدقق اتجاه الأحداث اللاحقة للإقفال الحسابات في إطار تدقيق الكشوف المالية.
NAA580	التصريحات الكتابية	يتضمن تحصل المدقق على التصريحات الكتابية من طرف الإدارة في إطار مراجعة الكشوف المالية.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المادة الثانية من المقرر المتضمن لمعايير التدقيق الجزائرية، رقم 002، الجزائر، 04 فيفري 2016.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المقرر رقم 002 والمؤرخ في 04 فيفري 2016

الجدول رقم (3): الاصدارات الثانية لمعايير التدقيق الجزائرية

رمز المعيار	العنوان	مجال التطبيق
NAA 520	الإجراءات التحليلية	ينص هذا المعيار على الزامية أداء المدقق لإجراءات تحليلية مثبتة أثناء استعراض تناسق مجمل الحسابات الذي يتم في نهاية التدقيق.
NAA 570	استمرارية الاستغلال	يعالج هذا المعيار التزامات المدقق في تدقيق الكشوف المالية المتعلقة بتطبيق الإدارة لفرضية استمرارية الاستغلال في إعداد الكشوف المالية.
NAA 610	استخدام أعمال المدققين الداخليين	ينص هذا المعيار على شروط وفرصة انتفاع المدقق الخارجي من اعمال التدقيق الداخلي.
NAA 620	استخدام أعمال خبير معين من طرف المدقق	يتضمن واجبات المدقق عندما يستعين بخبير يختاره للقيام بمراقبة خاصة تتطلب خبرة في ميدان آخر غير المحاسبة والتدقيق.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المقرر رقم 150 المؤرخ في 11 أكتوبر 2016

جدول رقم (4): الاصدارات الثالثة لمعايير التدقيق الجزائرية

رمز المعيار	العنوان	مجال التطبيق
NAA 300	تخطيط تدقيق الكشوف المالية	يدرس هذا المعيار التزامات المدقق فيما يخص التخطيط لتدقيق الكشوف المالية.
NAA 500	العناصر المقنعة	يعالج هذا المعيار واجبات المدقق فيما يتعلق بتصور ووضع حيز التنفيذ إجراءات التدقيق قصد الحصول على العناصر الكافية التي يستند اليها في تأسيس رأيه.
NAA 510	مهام التدقيق الأولية –الأرصدة الافتتاحية	يتطرق هذا المعيار الى واجبات المدقق فيما يخص الأرصدة الافتتاحية والمتمثلة في المبالغ والعناصر الموجودة في بداية الفترة واليت على أساسها يجب تقديم معلومات.
NAA 700	تأسيس الرأي وتقرير التدقيق على الكشوف المالية.	ويعالج ما يلي: التزام المدقق بتشكيل رأي حول الكشوف المالية ويكون هذا الرأي قائم على أساس تقييم الاستنتاجات المستخرجة من العناصر المقنعة المجمعة.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017

جدول (5): الاصدارات الرابعة لمعايير التدقيق الجزائرية

رمز المعيار	العنوان	مجال التطبيق
NAA 230	وثائق التدقيق	يعالج هذا المعاير المسؤولية التي تقع على المدقق لإعداد وثائق تدقيق الكشوف المالية.
NAA 501	العناصر المقنعة – اعتبارات خاصة	ينص على مدى اعتبار المدقق عند حصوله على عناصر مقنعة كافية ومناسبة مثل: وجود حالة المخزونات وحالتها.
NAA 530	السبر في التدقيق	يطبق هذا المعيار عندما يقرر المدقق استخدام السبر في التدقيق لإنجاز إجراءات التدقيق.
NAA 540	تدقيق التقديرات المحاسبية بما فيها تلك المتعلقة بالقيمة الحقيقية.	يتضمن واجبات المدقق المرتبطة بالتقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية والمعلومات المتعلقة بها في إطار تدقيق الكشوف المالية.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المقرر رقم 77المؤرخ في 24سبتمبر20

المبحث الثالث: المدقق وأخلاقيات مهنة التدقيق

مما سبق عرفنا بأن تدقيق الحسابات هو عملية فحص للدفاتر والسجلات والمستندات من قبل شخص فني محايد للخروج برأي حول صحة القوائم المالية، ونجاح هذه العملية يعتمد بشكل كبير على الشخص الممارس للمهنة والمتمثل في المدقق ومدى أدائه لعمله بكفاءة وفعالية لما تقضي به قواعد ممارسة مهنة التدقيق، نظرا للأهمية البالغة لهذا الأخير سوف نتعرف عليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: تعريف المدقق وأنواع المدققين

1. تعريف المدقق

يتم تعريفه حسب المعايير الدولية للتدقيق من خلال المعيار 200 على أنه:" الشخص أو الأشخاص الذين يجرون عملية التدقيق، وعادة ما يكون شركاء العملية أو أعضاء آخرين في فريق العملية أو حيث يكون قابلا لتطبيق الشركة."[1]

المدقق هو نوع معين من المحاسبين تشمل مهمته عمليات الفحص، المراجعة والتدقيق، له مهمة مراجعة صدق ونزاهة وانتظام القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسة وضمان نوعية المعلومات المقدمة للمستفيدين منها.[2]

2. أنواع مدققي الحسابات

يمكن حصر أنواع المدققين الى: المدقق الخارجي المستقل، المدقق الداخلي والمدقق الحكومي.

1.2. المدقق الخارجي المستقل

وعندما نتحدث عن المدقق المستقل فإننا نقصد به هنا محافظ الحسابات أو الخبير المحاسبي. حيث "يعد محافظ الحسابات كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته، مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركة."[1]

---

[1] إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، الاتحاد الدولي للمحاسبين، مرجع سبق ذكره،2010، ص75

[2] بومعقودة أسماء، مرجع سبق ذكره، ص21.

وفيما يتعلق بالخبير المحاسبي فإنه: "يعد الخبير المحاسب المؤهل الوحيد للقيام بالتدقيق المالي والمحاسبي للشركات والهيئات."[2]

2.2. المدقق الداخلي

"هو إطار موظف في المؤسسة مهمته هي الرقابة على الآليات الموضوعة من قبل الإدارة ويكون عمله مكمل لعمل المدققين الخارجيين."[3] يشمل فحص أنشطة المؤسسة وتقديم تقرير حولها إلى الإدارة العليا أو الى لجنة التدقيق.

3.2. المدقق الحكومي

هو موظف يعمل بالقطاع العام أو في الحكومة المركزية، أو من قبل إدارة الضرائب أو الهيئات الرقابية العليا (مجلس المحاسبة) للقيام بواجبات التدقيق المطلوبة من قبل قوانين ولوائح حكومية، وعلى سبيل المثال نجد مجلس المحاسبة هو المسؤول عن تدقيق حسابات الدولة وجميع دوائرها ويقدم تقريره النهائي الى السلطة التشريعية.[4]

المطلب الثاني: أخلاقيات مهنة التدقيق

حتى تصل مهنة التدقيق الى التقدم والتطور المطلوب، يجب على المدقق أثناء أدائه لعمله التحلي بجملة من المبادئ والضوابط الأخلاقية المهنية التي تسمح له بأداء هذه المهمة بصدق ومصداقية، مما يبث الطمأنينة في نفوس المستفيدين من أعماله. في هذا المجال "يضع مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية

---

[1] المادة 22من من القانون 10-01 المؤرخ في29 جوان 2010 والمتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد،42، الموافق ل 11 جويلية 2010.

[2] القانون 10-01، نفس مرجع أعلاه، المادة 19.

[3] Robert obert, Marie-pierre Mairesse, DSCG4-comptabilité et audit manuel et applications, Dunod, Paris, 2eme édition, 2009, P401.

[4] هادي التميمي، مرجع سبق ذكره، 2006، ص25.

للمحاسبين المبادئ الأساسية للسلوك الأخلاقي المهني والتي تتضمن: النزاهة، الموضوعية، الكفاءة المهنية والسرية."[1]

1. النزاهة

ومعناها" ألا يقوم المدقق بتحريف الحقائق التي يحصل عليها من عملية التدقيق، ولا تعني صفة النزاهة مجرد الأمانة بل التعامل العادل والثقة."[2]

2. الموضوعية

على مدقق الحسابات أن يكون موضوعيا عند أداء العمل المهني وأن لا يكون لديه تضارب في المصالح أي الاتصاف بعدم التحيز لأي جهة.[3]

3. الكفاءة المهنية

التدقيق يجب أن يتم من قبل شخص أو أشخاص لديهم التأهيل والتدريب المهني المطلوب والكفاءة المهنية اللازمة في تدقيق الحسابات.[4]

ولكي تعتمد الأطراف المستفيدة من القوائم المالية على هذه القوائم يجب ان يتم تدقيقها من قبل شخص يتمتع بالاستقلال والحياد عند ابداء رأيه. "حيث يؤكد العديد من الباحثين على أهمية وضرورة أن يحافظ المدقق على استقلاليته، إذ ينبغي عليه ألا يتأثر بمصلحة شخصية أو محبة أو نفوذ، مما يؤدي الى

---

[1] إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، الاتحاد الدولي للمحاسبين، مرجع سبق ذكره،2010، ص133.

[2] غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص55.

[3] هادي التميمي، نفس المرجع أعلاه، ص65.

[4] هادي التميمي، نفس المرجع، ص30.

زيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية في تقريره، كما اقترح بعض الباحثين تعيين المراجعين وتحديد أتعابهم بواسطة جهة حكومية، وذلك بهدف تدعيم استقلالهم."[1]

المطلب الثالث: حقوق وواجبات المدقق

يتناول هذا المطلب حقوق وواجبات المدقق.

1. حقوق المدقق

يتمتع المدقق ببعض الحقوق والتي تسمح له بالقيام بالفحص الشامل للدفاتر والسجلات، ويمكننا تحديد بعض الحقوق الرئيسية لمدقق الحسابات في النقاط التالية:[2]

– يمكن لمحافظ الحسابات الاطلاع في أي وقت وفي عين المكان على السجلات المحاسبية والموازنات والمراسلات وبصفة عامة كل الوثائق والكتابات التابعة للشركة أو الهيئة.

– يمكن لمحافظ الحسابات أن يطلب من الأجهزة المؤهلة، الحصول في مقر الشركة على معلومات تتعلق بمؤسسات مرتبطة بها أو مؤسسات أخرى لها علاقة مساهمة معها.

– يحضر محافظ الحسابات الجمعيات العامة كلما تستدعى للتداول على أساس تقريره، ويحتفظ بحق التدخل في الجمعية المتعلقة بأداء مهمته.

[1] رقيق بن عيسى، مرجع سبق ذكره،2018، ص114.

[2] المواد 31، 32، 36 من القانون 10-01 المؤرخ في29 جوان 2010 والمتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد،42، الموافق ل 11 جويلية 2010.

2. واجبات المدقق

تتمثل فيما يتعين على المدقق الالتزام به لإنجاز لأعمال تدقيق الحسابات بشكل جيد وموضوعي، ويمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

- تدقيق وفحص النظام المحاسبي المتبع في المؤسسة، وما يتضمنه من مستندات ودفاتر وسجلات وقوائم، في ضوء الاتفاق المبرم مع المدقق من حيث نطاق عملية التدقيق ؛
- قيامه بإعداد تقاريره بصورة وافية بشأن الحسابات التي قام بفحصها وتدقيقها ؛
- بذل العناية المهنية اللازمة أثناء تدقيق الحسابات، وجمع أدلة الاثبات الكافية ؛
- الاحتفاظ بملفات زبائنه لمدة 10سنوات ابتداء من أول يناير الموالي لآخر سنة مالية للعهدة.[2]

كما يجب على المراجع أن يقدم التوصيات والاقتراحات الملائمة لما يلي:[3]

- معالجة وتصحيح الأخطاء التي تم اكتشافها.
- عدم الوقوع في الأخطاء مستقبلا ما أمكن ذلك.

[1] خالد راغب الخطيب، خليل محمود الرفاعي، مرجع سبق ذكره، 2009، ص128.

[2] المادة 40 من القانون 10-01 المؤرخ في29 جوان 2010 والمتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد،42، الموافق ل 11 جويلية 2010.

[3] محمد السيد سرايا، مرجع سبق ذكره،2007، ص63.

خلاصة الفصل الأول

ان ما نستخلصه من هذا الفصل هو أن عملية التدقيق باتت تحظى بدور هام داخل المؤسسات بصفة خاصة وعلى مستوى مجال المال والأعمال بصفة عامة، كما ان تطور التدقيق المحاسبي والمالي كان نتاجا لتطور الواقع الاقتصادي والتغيرات التي مست الشركات جراء الانفصال التام بين الملاك والإدارة، الأمر الذي استدعى ضرورة تبني معايير ذات جودة كإطار مرشد لعملية التدقيق بما فيها معايير التدقيق الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين والتي ضمنت مختلف القواعد والأنظمة التي يعتمد عليها المدقق المستقل أثناء أدائه لعمله.

وفي هذا السياق تطرقنا الى مفهوم المدقق ومختلف أنواع المدققين إضافة الى بعض الاخلاقيات التي يتمتع بها هذا الأخير، وذلك لتعزيز الثقة وإضفاء المصداقية على المعلومات المالية التي تتضمنها القوائم المالية محل التدقيق لدى مختلف الفئات المستفيدة منها.

ولأن المعلومة المالية أصبحت تشكل اليوم وسيلة مهمة لحماية أموال المساهمين، فإن التدقيق المحاسبي والمالي يهدف أساسا الى توفير معلومات مالية ذات مصداقية وجودة. ولهذا سنحاول التطرق في الفصل الموالي الى مفهوم جودة المعلومة المالية المعروضة في القوائم المالية.

الفصل الثاني

جودة المعلومة المالية

الفصل الثاني: جودة المعلومة المالية

إذا كانت المعلومات المالية من أهم مخرجات النظام المحاسبي والمالي للمؤسسة، فإنها تعتبر من أهم مدخلات عملية التدقيق. ولهذا أصبح موضوع جودة المعلومات المالية يكتسي دورا هاما بالنسبة للعديد من الدراسات والتي تناولت مختلف الجوانب المتعلقة به، من خلال تحديد أهم الخصائص الواجب توفرها في المعلومات المالية لتكون ذات جودة ومن ثم العمل على تحقيقها.

إضافة الى ذلك، فإن نجاح المؤسسات الاقتصادية يعتمد أساسا على هذه المعلومات المالية التي توفرها لمختلف الأطراف ذات العلاقة والتي يجب أن تتميز بدرجة عالية من الجودة، حيث تساعد المسيرين والملاك على فهم الواقع وإدراك الحقائق والتحكم في الموارد واستخدامها بطريقة مثلى. فهي الوسيلة التي تساعد المؤسسة على بلوغ أهدافها وهي في نفس الوقت المرآة العاكسة لأدائها، وعليه أصبح الطلب على المعلومات المالية يتزايد بشكل مستمر من عدة أطراف متباينة من مستثمرين ومسيرين ومساهمين، يضف الى ذلك تزايد الفضول لدى الجمهور الواسع بالنسبة للمعلومات المالية بفعل تزايد الفضائح المالية التي أصبحت من المواضيع ذات الاستقطاب للرأي العام.

وفي هذا الصدد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية، وكل مبحث إلى ثلاث مطالب، حيث سيتم تناول في المبحث الأول: ماهية القوائم المالية من خلال عرض أهدافها وتحديد مختلف احتياجات مستخدمي هاته القوائم للمعلومات المالية.

أما المبحث الثاني المعنون بتدقيق القوائم المالية فسنتناول تحديد الحاجة الى تدقيق هذه القوائم، إضافة الى عملية تخطيط التدقيق والتقرير عنها بواسطة المدقق المستقل.

أما فيما يتعلق بالمبحث الثالث، فسنحاول من خلاله التعرف على ماهية جودة المعلومات المالية وخصائصها، بالإضافة الى عرض مختلف الفضائح المالية التي حدثت، وأخيرا علاقة التدقيق المحاسبي والمالي بجودة المعلومة المالية.

المبحث الأول: ماهية القوائم المالية

تتمكن المؤسسة من إيصال مختلف المعلومات المتعلقة بنشاطها الى المستفيدين منها عن طريق القوائم ومختلف التقارير المالية وتعتبر القوائم المالية مخرجات نهائية للنظام المحاسبي، تحمل في طياتها معلومات مختلفة تكون منظمة في شكل جداول معبرة عن المركز المالي ونتائج الأعمال وتغيرات الوضعية المالية للمؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية

حسب المعيار الأول IAS1 "عرض القوائم المالية" الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية فإن " القوائم المالية ذات الغرض العام، تعتبر من أهم مصادر المعلومات المالية والتي تهدف إلى توفير المعلومات المالية عن المركز المالي للمؤسسة وعن نتيجة أعمالها والتدفق النقدي لها"[1].

كما تعرف القوائم المالية حسب Jean Francois على أنها "مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية غير قابلة للفصل فيما بينها، مما تسمح بإعطاء صورة صادقة للوضعية المالية وللأداء ولتغيير الوضعية المالية للمؤسسة عند إقفال الحسابات."[2] كما عرفها Pascal Barneto بأنها " مجموعة كاملة من الحسابات تتضمن: الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، قائمة تغير رؤوس الأموال الخاصة والملاحق، والهدف من هذه القوائم تقديم المعلومات عن الوضعية والأداء المالي من أجل اتخاذ القرارات الاقتصادية".[3]

---

[1] محمد أبو نصار وجمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعملية**، دار وائل ، الأردن، الطبعة 3، 2013، ص21.

[2] Jean Francois des robert, Francois Méchain, Hervé Puteaux**, normes IFRS et PME**, Dunod, Paris, 2004, P12.

[3] Pascal Barento: Normes IFRS ,**Application aux états financiers. DUNOD**, Paris 2eme édition 2006, P261.

كما يتم أيضا تعريفها حسب النظام المحاسبي المالي الذي تناولها تحت اسم الكشوف المالية كما يلي:" مجموعة كاملة وغير منفصلة من الوثائق المحاسبية والمالية التي تمكن من تقديم صورة صادقة عن الوضعية المالية، ونجاعة الأداء وتغيير وضعية الكيان عند تاريخ قفل الحسابات." واضافة الى هذه التعاريف نجد بأن القوائم المالية تمثل أهم مصادر المعلومات من حيث قدرتها على الوفاء باحتياجات الفئات المختلفة وذلك لأنها:[1]

-تعتبر من أكبر مصادر المعلومات مصداقية، نظرا لخضوع تلك القوائم للمراجعة والتدقيق من قبل مدقق خارجي ومستقل.

-تعد من أكثر مصادر المعلومات لاتخاذ القرارات من حيث إصدارها، لأنه يتم إصدارها كل ثلاثي أو سداسي أو كل سنة. كما أنها تسمح بإجراء مقارنات مع السنة السابقة.

كما يجدر بنا الإشارة إلى أنه يوجد اختلاف بين مصطلحي القوائم المالية والتقارير المالية حيث أن مفهوم التقارير المالية أوسع من مفهوم القوائم المالية ويتضح هذا من خلال:[2]

- أن القوائم المالية بما تتضمنه من (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفق النقدي وقائمة حقوق المساهمين) تعد جزء من التقارير المالية، والتي تتضمن فضلا عن القوائم المالية (تقرير مدقق الحسابات، تقرير مجلس الإدارة، التنبؤات المالية، ...)؛

- تعتبر التقارير المالية الوسيلة الرئيسية للإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية وتمثل القوائم المالية الجزء المحوري للتقارير المالية كما أنها تعد من الوسائل الأساسية لتوصيل هذه المعلومات المالية للأطراف الخارجية.

---

[1] بوزوينة هجيرة، **الإصلاح المحاسبي بالجزائر وأثره على تحسين جودة المعلومة المالية لاتخاذ القرار في ظل المعايير الدولية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة البليدة2، 2018/2017، ص124.

[2] المرجع السابق، ص 123.

– القوائم المالية تحتوي على معلومات محاسبية بينما التقارير المالية فتحتوي على معلومات مالية. (وسنتطرق الى مفهوم المعلومة المالية في المبحث الموالي).

المطلب الثاني: أهداف القوائم المالية وعرضها

1. عرض القوائم المالية

تقوم معظم المؤسسات بنشر القوائم المالية خلال التقرير السنوي، حيث تمثل الكشوف (القوائم) المالية وثائق تحدد المعلومات المحاسبية الناتجة عن مختلف الأحداث والعمليات التي تمت في المؤسسة، وحسب نص المادة 25 من القانون رقم11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، " تشمل الكشوف المالية على الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، وملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة"[1]، وبتم اعداد هذه القوائم المالية بصفة منتظمة ودورية تسمح بتوفير الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية اللازمة لتحقيق أهداف المحاسبة، وكما سبق ذكرها في التعريف السابق تتمثل في:

1.1. الميزانية

وهي قائمة توضح الوضع المالي للمؤسسة في لحظة زمنية معينة، فتظهر ما تملكه المؤسسة(أصول)، وما يستحق عليها من ديون ومتطلبات اتجاه الغير(التزامات)، وكذا ما يستحق عليها اتجاه الملاك وأصحاب المؤسسة (حق الملكية).[2]

2.1. حساب النتائج

جدول حساب النتائج يدعى في الولايات المتحدة الأمريكية قائمة الدخل أو المكاسب، وفي بريطانيا قائمة الأرباح والخسائر، ويعرف حسب النظام المحاسبي والمالي على أنه:" بيان ملخص للأعباء والمنتوجات

---

[1] القانون رقم 07-11 المؤرخ في 250نوفمبر سنة2007، يتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، ص5.

[2] رضوان حلوة حنان، **أسس المحاسبة المالية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2004، ص89.

المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية الربح أو الخسارة."[1]

3.1. جدول سيولة الخزينة أو جدول التدفقات النقدية

لقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار رقم 7 "جدول التدفق النقدي " سنة1992 وذلك لأهمية التدفقات النقدية في ضمان صيرورة نشاط المؤسسة حيث أضيف الى الكشفين السابقين (الميزانية وحساب النتائج)، جدول سيولة الخزينة.

يتم اعداد وعرض جدول التدفقات النقدية على أساس نقدي أي عند قبض النقدية ودفعها، ويتمثل الهدف من جدول سيولة الخزينة في "إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية."[2]

4.1. جدول تغير رؤوس الأموال

ويدعى كذلك جدول تغير الأموال الخاصة فحسب النظام المحاسبي والمالي فإنه:" يشكل تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية."[3]

5.1. ملحق الكشوف المالية

يتضمن ملحق الكشوف المالية معلومات ذات أهمية تفيد في فهم العمليات الواردة في هذه الكشوف، ويحيل كل قسم من هذه الكشوف المعلومة الموافقة في الملاحظات الملحقة.[1] كما يحتوي على معلومات

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 28ربيع الأول 1430ه/25مارس 2009م، العدد19، ص24.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد19، ص26.

[3] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

إضافية لما تم عرضه في القوائم المالية، ويشمل ملخصا للسياسات المحاسبية وملاحظات تفسيرية أخرى تتعلق ببنود القوائم المالية إضافة الى ذلك الإفصاح عن الالتزامات والأصول الطارئة وبنود أخرى تتعلق بحقيقة المركز المالي ونتيجة الأعمال[2].

إن ملحق الكشوف المالية يعتبر أداة مكملة للقوائم المالية الأساسية لأنه يوفر معلومات لا يمكن توافرها في تلك القوائم المالية"[3]،

حيث يحتوي الملحق على:[4]

-القواعد والطرق المحاسبية لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية، ومدى الامتثال للمعايير؛

-مكملات إعلام ضرورية لفهم أحسن للميزانية وحساب النتائج وجدول سيولة الخزينة وجدول الأموال الخاصة من خلال وضع عمود خاص بالملحق في جداول هذه الكشوف، يكون مرقما ومنظما؛

-المعاملات التي تخص الكيانات المشتركة والفروع أو الكيان الأم؛

-تعرض إيضاحات الملحق مرتبة لمساعدة المستخدمين في فهم الكشوف المالية ومقارنتها مع كشوف الكيانات الأخرى؛

-بالإضافة الى هذه المعلومات يمكن ادراج العديد من الجداول في الملحق كجدول الإهتلاك، جدول خسارة القيمة، جدول المؤونات، جدول المساهمات لشركة المساهمة وغيرها من الجداول الضرورية لتسهيل فهم المستخدمين للكشوف المالية؛

---

[1] بوعظم إيمان، **تأثير المعايير الدولية للتدقيق على جودة المعلومة المالية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة ومالية،
المدرسة العليا للتجارة،2017/2016، ص40.

[2] لبنى محدادي، **أثر التدقيق المحاسبي على جودة القوائم المالية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014، ص 7.

[3] محمد بغريش، مرجع سبق ذكره، 2010/2009، ص6.

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد19، ص27

2. أهداف القوائم المالية

تتمثل أهداف القوائم المالية حسب الإطار المفاهيمي للجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC) في امداد مجموعة واسعة من المستعملين بالمعلومات الضرورية لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية، وتتركز هذه المعلومات حول الوضعية المالية للمؤسسة، أداء المؤسسة والتغير في الوضعية المالية للمؤسسة من خلال ما تقدمه جداول تدفقات الخزينة.[1]

كما يمكن تلخيص أهداف القوائم المالية فيما يلي:[2]

– تهدف الكشوف المالية الى تقديم معلومات عن الوضع المالي ونتائج الأعمال والتغير في الوضع المالي للمؤسسة، وذلك بغرض إفادة العديد من الفئات التي تستخدمها في اتخاذ القرارات الاقتصادية؛

– تظهر أيضا نتائج تقييم كفاءة الادارة في القيام بواجباتها وتساعد في محاسبتها عن الموارد المؤتمنة عليها؛

– تساعد في إظهار نتائج استخدام الادارة للموارد المتاحة لها وذلك بإعطاء بيانات عن مجمل الأصول، الالتزامات، حقوق الملكية، الايرادات والمصروفات متضمنة الارباح والخسائر والتدفقات النقدية وتساعد الدائنين الماليين والمرتقبين والمستخدمين الاخرين في اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان.[3]

المطلب الثالث: احتياجات مستخدمو القوائم المالية للمعلومات

[1] حكيمة مناعي، **تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في المحاسبة 2009/2008، جامعة الحاج لخضر باتنة، ص 144.

[2] النوي الحاج، مرجع سبق ذكره، ص118.

[3] أمين السيد أحمد لطفي، **إعداد القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**، الدار الجامعية، 2008، ص77.

يشمل مستخدمو القوائم المالية المستثمرين الحاليين والمتوقعين والعاملين والمقرضين وغيرهم من الدائنين والعملاء والجهات الحكومية والجمهور بصفة عامة، ويستخدم هؤلاء البيانات المالية للوفاء ببعض احتياجاتهم المتنوعة من المعلومات، وتتضمن هذه الاحتياجات ما يلي:[1]

1. **المساهمون (المستثمرون):** يهتم المساهمون ومستشاريهم بالمخاطر والعوائد المتعلقة باستثماراتهم، وتتطلب هذه الفئة من المستخدمين معلومات تساعدهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بشراء، أو الاحتفاظ، أو بيع الاستثمارات.

2. **العاملون:** الموظفون والمجموعات الممثلة لهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار ودفع مكافآتهم وتعويضاتهم.

3. **المقرضون:** وهم فئة مقرضي المؤسسة من البنوك والمؤسسات المالية المختصة سواء من الذين قدموا قروضا طويلة الأجل أو قصيرة الأجل، مثلا عند التقدم للبنك للحصول على قرض فإنه يطلب معلومات مالية للتأكد من قدرة المؤسسة على السداد لعل أهمها قائمة التدفقات النقدية والتي يستخدمها البنك في اتخاذ قراره فيما يخص منح القرض من عدمه.

4. **الموردون وغيرهم من الدائنين التجاريين:** يهتم هؤلاء بالمعلومات التي تمكنهم من معرفة ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم سوف تسدد في موعدها.

بالإضافة الى:[2]

5. **العملاء:** يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة وخصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل المدى معها.

---

[1] يحياوي ياسر، **أثر تطبيق المظام المحاسبي المالي على مكونات القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر2015/2014، تخصص، مالية وجباية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، ص46.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، 2008، ص ص 44-46.

6. **الحكومات ووكالاتها ومؤسساتها:** تهتم الحكومات ووكالاتها بعماية توزيع الموارد وبالتالي أنشطة المؤسسات المختلفة، وتحتاج هذه الفئة الى معلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة، وتحديد السياسات الضريبية، وكأساس لإحصاء الدخل القومي وإحصاءات مشابهة.

7. **الجمهور:** تؤثر المؤسسات على أفراد الجمهور بطرق متنوعة وعلى سبيل المثال قد تقدم مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم حيث يمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور العام بتزويدهم بمعلومات حول التطورات الحديثة في نماء المؤسسة وتنوع نشاطها.

المبحث الثاني: تدقيق القوائم المالية

إن المعيار 200 الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي يتناول عملية تدقيق البيانات المالية، حيث يبين أن الهدف من هذه العملية هو تعزيز ثقة المستخدمين المستهدفين في البيانات المالية والذي يتحقق من خلال تعبير المدقق المستقل عن رأيه فيما إذا كانت هذه البيانات معدة من كافة النواحي الهامة وفقا لإطار إعداد التقارير المالية المعمول به.

المطلب الأول: الحاجة إلى تدقيق البيانات المالية

حتى تكون المعلومة ذات فائدة لمتخذي القرار، فإن هذه الأخيرة يجب أن تكون ذات علاقة وملاءمة، ولهذا فإن المستفيدين من البيانات المالية يريدون من المدقق المحايد التأكد من ملاءمة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها.

بالإضافة الى أنه يتعين على المدقق أن يقدم تقريرا عن البيانات المالية وذلك للأسباب الآتية:[1]

[1] هادي التميمي، مرجع سبق ذكره، 2006، ص ص27-28.

1. تعارض المصالح

حيث يوجد تضارب في المصالح بين المستفيدين من البيانات المالية والجهة التي تحضر هذه البيانات و المتمثلة في الإدارة. على سبيل المثال نجد تضارب المصالح بين المالكين وإدارة الشركة وخصوصا المدير العام الذي لديه نسبة من الأرباح بالإضافة الى الراتب، الذي تكون لديه مصلحة في تضخيم الأرباح، ولهذا فإن المستفيدين من البيانات المالية يرغبون بتأييد الشخص المستقل والمحايد من حيث أن المعلومات المالية خالية من غش أو أخطاء الادارة و ليست محضرة لفئة وعلى حساب فئة أخرى.

2. البيانات المالية المنشورة للإطلاع عليها من قبل الجمهور

تمثل أو تكاد المصدر الوحيد للمعلومات لأجل اتخاذ قرارات الاستثمارات أو لإعطاء قروض، ولهذا فإن المستفيدين والمعتمدين على البيانات المالية ينظرون إلى تأكيد المحاسب القانوني من أن هذه البيانات المالية قد حضرت حسب المبادئ المحاسبية المقبولة عموما.

3. المسفيدون لا يتمكنون من الاطلاع على سجلات المؤسسة

أحيانا التعقيدات لمبادئ المحاسبة المستعملة، وعلى سبيل المثال محاسبة المقاولة تحت الانجاز أو مبدأ البيع بالأقساط ولهذا يعتمد المستعملون على البيانات المالية التي خضعت للتدقيق من قبل شخص مستقل ومحايد. ونجد أيضا من صنف عوامل زيادة الحاجة لتدقيق القوائم المالية مايلي:[1]

1.3. فجوة البعد

إن نقص الموثوقية في البيانات المالية زاد من الحاجة إلى طرف خارجي محايد الذي يعتبر هو مصدر الموثوقية في هذه البيانات ودرجة الاعتماد عليها يعود بشكل أساسي إلى مايسمى فجوة البعد، وهي الفجوة بين الإدارة والمساهمين و الأطراف الأخرى الخارجية التي تعتمد على البيانات المالية الصادرة عن الإدارة.

[1] بوعظم إيمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 49-50.

إن هذه الفجوة تعود إلى عملية توكيل فريق معين لإدارة شؤون المؤسسة، إن فصل الإدارة عن الملكية يؤدي الى استحالة إطلاع المالكين على الكم الهائل من العمليات المالية وغير المالية التي تحدث في مؤسستهم ومنه حدوث فجوة في الاتصال بين الإدارة والمالكين، والإدارة هي المسؤولة عن توفير المعلومات الكافية لمن قام بيتوكيلهم بإدارة المؤسسة وذلك من خلال التقارير المتعارف عليها.

2.3. الأثر المتوقع

يعتبر الهدف الأساسي من عملية المحاسبة هو المساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية، وتتكون المحاسبة من ثلاث أنشطة رئيسية وهي تحديد العمليات الاقتصادية وتسجيلها وتوصيل النتائج، والغاية من توصيل النتائج للفئات ذات العلاقة أو الفئات المستفيدة من القوائم المالية هي تسهيل عملية اتخاذ القرار، وبالتالي فإنه لابد من جهة تتمتع بالكفاءة والاستقلالية لطمأنة متخذي القرارات عن مدى مصداقية هذه البيانات.

المطلب الثاني: تخطيط تدقيق البيانات المالية

من أجل تخطيط جيد للتدقيق على مدقق الحسابات الحصول على فهم و معلومات كافيان لنشاط المؤسسة، بهدف فهم طبيعة العمليات المحاسبية والتي ربما تؤثر على البيانات المالية.[1] كما يشير مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي إلى أنه يجب على المدقق تخطيط عمله لكي يتم إنجاز المهمة بالشكل الفعال، ولكي يخطط لمهمة التدقيق على البيانات المالية يجب مراعاة مايلي:[2]

- أن يحصل أو أن يحدث معرفته بطبيعة المؤسسة، ويتضمن ذلك دراسة أنظمتها المحاسبية و طبيعة أصولها والتزاماتها وايراداتها والتزاماتها؛

[1] هادي التميمي، مرجع سبق ذكره، 2006، ص52.

[2] أحمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، 2008، ص 20.

- امتلاك فهم للأمور التالية، أو أية أمور أخرى ذات علاقة بالبيانات المالية –على سبيل المثال– المعرفة بطرق الإنتاج، ومواقع التشغيل والأطراف ذات العلاقة كل هذه المعارف تمكن المدقق من توجيه الاستفسارات المناسبة، وأخذ الإجراءات الملائمة،إضافة لتقييم الاستجابات و المعلومات الأخرى التي تم الحصول عليها؛

- عن الاستفادة من أعمال خبير آخر يجب على المدقق أن يقتنع بأن مثل هذه الأعمال هي كافية لأغراض التدقيق؛

- على الممارس توثيق الأمور ذات الأهمية في توفير أدلة لدعم تقرير التدقيق وتوثيق البراهين على أن التدقيق قد تم إنجازه وفقا لهذا المعيار الدولي؛

يهدف المدقق إلى تخطيط التدقيق حتى تنجز المهمة بفعالية. في هذا الإطار، يلزم المدقق بإعداد إستراتيجية تدقيق وبرنامج عمل وفقا لحجم الكيان ولحجم الأعمال التي يتعين إنجازها. حيث يدرس المعيار الجزائري م.ت.ج 300 (تخطيط تدقيق الكشوف المالية) التزامات المدقق فيما يخص التخطيط لتدقيق الكشوف المالية. وحسب هذا المعيار الجزائري تخطيط مهمة التدقيق تتمثل في توقع:[1]

–المنهج العام للأعمال؛

–إجراءات التدقيق التي يتعين وضعها من طرف أعضاء فرقة التدقيق؛

–طبيعة ونطاق الإشراف على أعضاء فريق التدقيق مراجعة أعمالهم؛

–طبيعة ونطاق الموارد الضرورية لإنجاز المهمة، بما في ذلك احتمال اللجوء الى الخبراء؛

–تنسيق الأعمال مع تدخلات الخبراء أو غيرهم من المهنيين المكلفين بمراجعة حسابات الكيانات في إطار دمجها، ان أمكن ذلك.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المقرر رقم 150 المؤرخ في 11 أكتوبر 2016، صفحة 4.

نجد أيضا أنه من واجبات المدقق القيام بعملية التوثيق حيث يعالج المعيار الجزائري 230(م.ج.ت) المسؤولية التي تقع على عاتق المدقق لاعداد وثائق تدقيق الكشوف المالية. تسمح هذه الوثائق بدعم استنتاج المدقق إضافة الى التأكيد على أنه قد تم التخطيط للتدقيق وأداؤه وفقا لمعايير التدقيق الجزائرية ولمتطلبات النصوص القانونية و التنظيمية المطبقة، كما تمكن المدقق من تقديم تقرير عن عمله.

المطلب الثالث : فحص القوائم المالية و التقرير عنها

يتناول هذا المطلب فحص القوائم المالية والتقرير عنها.

1. فحص القوائم المالية

يتم الفحص على مرحلتين:[1]

- المرحلة الأولى: فحص الحسابات ؛
- المرحلة الثانية: فحص الحسابات كوحدة واحدة.

1.1. المرحلة الأولى : فحص الحسابات

ويتمثل هدف المدقق من هذه المرحلة في جمع القرائن والأدلة اللازمة التي تسمح بإبداء رأيه حول الحسابات السنوية، ولأجل الوصول الى معلومات ذات مصداقية تعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة يجب على كل عناصر

القوائم المالية أن تستجيب للمعايير المختلفة التي تضمن جودتها، وتسمح بذلك للمدقق بالمصادقة عليها، ومن هذه المعايير نجد :[2]

---

[1] تمار خديجة، **تقارير التدقيق الخارجي في ظل الزامية تطبيق معايير التدقيق الدولية**، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في المالية والمحاسبة، جامعة مستغانم، 2017/016، ص125.

[2] سردوك فاتح، **دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، نوقشت في 2004/04/26، ص98

- **الكمال: (Exhaustivité)** ويعني أن كل العمليات التي قامت بها المؤسسة تظهر في القوائم المالية وذلك باحترام القواعد الآتية: تسجيل كل العمليات، واحترام استقلالية الدورات.

- **الوجود: (Existance)** و يشمل :

  - الوجود الفعلي للعناصر المادية مثل الاستثمارات والمخزونات؛
  - ترجمة العمليات الحقيقية للمؤسسة بالنسبة لباقي العناصر(أصول، خصوم، أعباء ونواتج)، أي عدم وجود عمليات وهمية.

- **الملكية: (propriété)** ومعناه أن عناصر الأصول التي تظهر في ميزانية المؤسسة ترجع ملكيتها فعلا للمؤسسة، كذلك يالنسبة لعنار الخصوم يجب أن تعبر عن التزامات فعلية للمؤسسة.

- **التقييم: (Evaluation)** أي أن العمليات المسجلة في محاسبة المؤسسة قد ت تقييمها وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما وبطريقة ثابتة من سنة لأخرى.

- **التسجيل المحاسبي:(comptabilisation)** يعبر هذا المعيار على أن كل العمليات التي قامت بها المؤسسة تم تسجيلها محاسبيا وبشكل سليم وفق المبادئ المحاسبية، ويقوم المدقق هنا بمراجعة عناصر القوائم المالية من خلال: التحقق من حسابات الأصول الثابتة، التحقق من حسابات المخزونات، التحقق من حسابات الحقوق والديون، التحقق من حسابات الأموال المملوكة، وأيضا التحقق من حسابات النواتج والأعباء.

2.1. المرحلة الثانية: فحص الحسابات كوحدة واحدة

لكي يقوم المدقق بإبداء رأيه حول القوائم المالية كوحدة واحدة فإنه ملزم بإجراء فحص تحليلي للحسابات السنوية والذي يمكنه من الاقتناع بأنها تعبر بطريقة صحيحة ومنتظمة عن وضعية المؤسسة.

إن فحص الحسابات السنوية الختامية في مجملها يهدف إلى أنها:

–صحيحة ومنتظمة وأنها تتفق مع جميع المعطيات المحاسبية؛

–مقدمة وفقا لمبادئ المحاسبة و القوانين والتنظيمات المعمول بها؛

– كل المعلومات الضرورية مقدمة بشكل ملائم يسمح للغير بإستعمالها وعلى هذا الأساس يجب على المدقق التأكد من : التوافق بين الميزانية وحسابات النتائج والقوائم الأخرى المنصوص عليها قانونا، التوافق بين مجاميع ميزان المراجعة ومجاميع الميزانية الختامية.

–تأخذ بعين الاعتبار الأحداث اللاحقة لتاريخ اقفال الحسابات، ويقصد بالأحداث اللاحقة حسب المعيار الجزائري (م.ج.ت) 560 أنها:" تلك الأحداث الواقعة بين تاريخ الكشوف المالية وتاريخ تقرير المدقق والتي علم بها المدقق بعد تاريخ تقريره. و تاريخ اعداد الكشوف المالية هو التاريخ الذي أعدت فيه الكشوف المالية وتحمل الأشخاص ذوي سلطة الاقفال مسؤولياتهم حيال ذلك. أما تاريخ تقرير المدقق فهو التاريخ الموضح على التقرير المتعلق بالكشوف المالية والموافق لتاريخ النهاية الفعلية لمهمة التدقيق."[1]

2. التقريرعن تدقيق القوائم المالية

إن الهدف من تدقيق القوائم المالية هو تمكين مراقب الحسابات من ابداء الرأي الفني المحايد حول مدى دلالة هذه القوائم المالية للوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة. ويعتبرتقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية بمثابة المنتج النهائي لعملية التدقيق أو وسيلة الاتصال والتي يمكن من خلالها أن يقوم المدقق بتوصيل نتائج فحصه وتقييمه للأدلة والقرائن ورأيه الفني المحايد عن صحة وسلامة عرض القوائم المالية للمركز المالي في نهاية السنة ونتائج الأعمال[2] .

كما ينص المعيار الجزائري للتدقيق(م.ت.ج 700) المتعلق" بتأسيس الرأي وتقرير التدقيق للكشوف المالية" على التزام المدقق بتشكيل رأي حول القوائم المالية. وفي هذا السياق عرف **هادي التميمي** تقرير مدقق الحسابات بأنه: " يعتبر التقرير خلاصة ما توصل إليه مدقق الحسابات ومن خلال مراجعته والتعرف

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المقرر المتضمن لمعايير التدقيق الجزائرية، رقم 002، الجزائر، 04 فيفري 2016، ص3.

[2] خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره،2004، ص129.

على أنشطة المؤسسة وفحص المستندات والاستفسارات والأدلة المؤيدة الأخرى التي يراها ضرورية، ويعتبر التقرير الوثيقة المكتوبة التي لابد من الرجوع إليها لتحديد مسؤولية المدقق."[1]

ويمكننا القول أن تقرير مدقق الحسابات جيد ويتصف بجودة عالية عندما تكون جميع المعلومات حقيقية وذات مصداقية، وعلى هذا الأساس فإن تقارير مدقق الحسابات تتميز بجملة من الخصائص منها:[2]

- يجب أن لا يكون هناك أي غموض في محتويات التقرير حتى يتم توصيل المعلومات بشكل واضح؛
- يجب أن يكون التقرير منظما ومعروضا بطريقة سليمة، وينطوي على الحقائق الهامة والمفيدة؛
- يشترط اعداد التقرير بعد اقفال المؤسسة لحساباتها مباشرة لتجنب أي تلاعب في معلوماتها؛
- يجب توصيل المعلومة في التقرير بشكل واضح بعيدة عن الغموض لتعطي مصداقية أكثر؛
- يجب أن لا يكون المدقق متحيزا في تقريره لأي طرف من الأطراف، وأن يوضح النتائج في التقرير بكل صدق وأمانة؛

وفي ذات السياق، وحسب المعيار الجزائري المذكور سلفا والمتعلق بتأسيس الرأي وتقرير التدقيق للكشوف المالية فإن تقرير مدقق الحسابات يتضمن العناصر الآتية:[3]

- عنوان يشير بوضوع أن التقرير لمدقق مستقل.
- المرسل اليه.
- فقرة تمهيدية تحتوي على النقاط الآتية:

---

[1] هادي التميمي، مرجع سبق ذكره، 2006، ص161.

[2] أحمد نور، **مراجعة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، الدار الشباب للنشر، مصر، 1992، ص 568.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المقرر المتضمن لمعايير التدقيق الجزائرية، رقم 150، الجزائر، المؤرخ صفحة 4.

- تعريف المؤسسة التي تم تدقيق قوائمها المالية.
- القوائم المالية التي تم تدقيقها.
- ملخص لأهم الطرق المحاسبية المستعملة من طرف المؤسسة وكذلك معلومات توضيحية أخرى.
- تاريخ الاقفال أو الفترات التي تغطيها كل من القوائم المالية التي تم تدقيقها.

– شرح لمسؤولية المسيرين الاجتماعيين المتعلقة باعداد الكشوف المالية حسب المرجع المحاسبي المطبق.

– شرح لمسؤولية المدقق والمتعلقة بالتعبير عن رأيه في االقوائم المالية.

– شرح التدقيق.

– تاريخ تقرير المدقق.

– عنوان المدقق

– فقرة الرأي: أن ينص بشكل واضح على رأي المدقق فيما إذا كانت االكشوف المالية تعبر بصورة حقيقية وعادلة عن الوضعية المالية للمؤسسة وأنه قد تم اعدادها وفقا في جميع جوانبها المهمة وفقا للمرجع المحاسبي المطبق.

فالمدقق مسؤول عن التقرير عن القوائم المالية في ظل ما تمليه معايير التدقيق الجزائرية. وعلى هذا النحو يمكن لتقرير مدقق الحسابات أن يأخذ أنواع تختلف فيما بينها بإختلاف رأيه المرهون بمحتوى القوائم المالية.

وعليه يمكن الوقوف على أربع أنواع من التقارير:

– **التقرير النظيف:** يصدر المدقق رأيه بدون تحفظ على القوائم المالية التي قام بتدقيقها وذلك في حالة عدم وجود أخطاء جوهرية تؤثر على الحسابات سواء في قائمة المركز المالي أو في قائمة الدخل، حصول المدقق على أدلة الاثبات الكافية والملائمة التي تبرر رأيه على صدق تعبير القوائم المالية لنتائج الأعمال والوضعية المالية في نهاية السنة، بالإضافة الى أن القوائم المالية قد أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

– **التقرير الحفظي:** يقوم مدقق الحسابات بالتعبير برأي متحفظ اذا صادف خلال عملية التدقيق ما يقيد رأيه، فيكون تقريره مقيدا بتحفظات تمثل اعتراضات يرى من الضرورة الإشارة اليها، ومن الضروري ملاحظة الأهمية النسبية للتحفظ الوارد في التقرير، ومعناه أن تكون التحفظات هامة وبدرجة كافية تبرر ذكرها في التقرير، كما يجب أن يشمل التقرير على فقرة مستقلة توضح أسباب التحفظ.[1]

– **التقرير السلبي:** يصدر المدقق هذا الرأي عندما يتأكد من أن القوائم المالية لا تمثل الواقع الصحيح للمؤسسة، سواء من حيث الركز المالي أو نتيجة الأعمال طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وتقع على المدقق مسؤولية بيان الأسباب المؤدية لإصدار مثل هذا الرأي من أدلة وبراهين[2]، وهذا النوع من الرأي نادر الحدوث.

كما يكون بإمكان المدقق أن **يمتنع عن ابداء الرأي** ويعني الإمتناع عن إبداء الرأي أن مدقق الحسابات لا يستطيع إعطاء رأي فني عن القوائم المالية محل التدقيق، ويحدث هذا حينما:[3]

---

[1] خالد راغب الخطيب، محمود الرفاعي، **علم تدقيق الحسابات النظري والعملي**، الطبعة1، دار المستقبل للنشر، 2009، ص106.

[2] خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، 2004، ص138.

[3] رقيق بن عيسى، **التدقيق القانوني في الجزائر في ضوء النظام المحاسبي المالي**، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه، تخصص محاسبة ومالية، جامعة البليدة 2، 2018/2017، ص79.

- يكون غير قادر على جمع أدلة تدقيق كافية ومناسبة للإدلاء برأيه عليها ويخلص المدقق الى أن الآثار الممكنة للأخطاء على البيانات المالية إن وجدت يمكن أن تكون جوهرية وسائدة.
- في ظروف نادرة الحدوث تنطوي على شكوك عديدة، يخلص المدقق إلى أنه رغم الحصول على أدلة تدقيق كافية و مناسبة، ليس من الممكن تكوين رأي حول البيانات المالية نظرا للتفاعل المحتمل بين الشكوك وأثرها التراكمي الممكن على هذه البيانات المالية.
- وجود قيود مفروضة على عمل المدقق تفرض عليه من إدارة الشركة، وذلك بعدم تمكينه من حضور عملية الجرد أو عدم تمكينه من الاتصال بالعملاء المدينين للحصول على مصادقات بصحة أرصدتهم مع الشركة،[1]

المبحث الثالث : دور التدقيق المحاسبي والمالي في تحسين جودة المعلومة المالية

جودة المعلومة المالية من المفاهيم التي حظيت باهتمام مختلف الهيئات المهنية وذلك لما لها من أهمية عند اعداد القوائم المالية لتحقيق متطلبات الإفصاح الضرورية في تلك القوائم.

المطلب الأول : مفهوم جودة المعلومة المالية وخصائصها

1. مفهوم جودة المعلومة المالية

يقع على عاتق المؤسسة المسؤولية الأساسية في توفير المعلومات المالية بشأن الأحداث الاقتصادية الملائمة وذات المنفعة لمختلف نماذج القرارات. وفي هذه النقطة سنحاول التطرق أولا الى مفهوم **المعلومات المالية** حيث تعرف على أنها : " كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في التقارير المالية المقدمة.

[1] محمد أمين مازون، مرجع سبق ذكره، 2011، ص43.

ومنه يمكن القول بأن المعلومات المالية تحمل في طياتها المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي، ومعلومات أخرى تصف الوضع التشغيلي والمالي والائتماني والاقتصادي للمؤسسة سواء من مصادر داخلية أو خارجية".[1] و تعتبر التقارير المالية المصدر الأساسي لتقديم المعلومات المالية التي لايمكن الإفصاح عنها في القوائم المالية ومن بين هذه التقارير على سبيل المثال تقرير مجلس الإدارة وتقرير المدقق الخارجي للحسابات.[2]

أما في النقطة الثانية سنوضح مفهوم **جودة المعلومات المالية**، وكلمة الجودة عرفها قاموس أكسفورد الأمريكي بأنها: "درجة ومستوى التفوق في النوعية والقيمة"[3]. و جودة المعلومات تعني أيضا المعيار الذي يمكن على أساسه الحكم على مدى تحقيق المعلومة المالية لأهدافها.

ويقصد أيضا بمصطلح جودة المعلومة المالية تلك الخصائص النوعية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المالية المفيدة، والتي تشكل معايير أساسية يتم الاسترشاد بها للحكم على مدى كفاءة وفعالية تلك المعلومات وجودتها، وفي نفس السياق نجد أن جودة المعلومات المالية يعكس ما تتمتع به هذه المعلومات من خصائص (أساسية ومعززة) ومدى مصداقيتها وقدرتها على تحقيق احتياجات مستخدميها وأيضا مامدى خلوها من التحريف والتضليل.[4]

ومن الملاحظ أن انشغالات مستخدمي المعلومات المالية أصبحت لاتقتصر على الحصول على تلك المعلومات فحسب بل أضحت تتعدى الى مدى تمثيلها للجودة والمصداقية.

---

[1] بوزوينة هجيرة، مرجع سبق ذكره، 2018/2017، ص102.

[2] بولنجيب عادل، **دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية**، مذكرة ماجيستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة2، ص54.

[3] ناظم حسن عبد السيد، **محاسبة الجودة (مدخل تحليلي)**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص 17.

[4] بوزوينة هجيرة، مرجع سبق ذكره،2018/2017، ص103.

ويجدر الإشارة الى أن جودة المعلومة المالية تنعكس على جودة التقارير المالية حيث كلما توفرت المصداقية والشفافية في المعلومات المالية كلما ازدادت الموثوقية في التقارير المالية المقدمة للأطراف ذات العلاقة والمستفيدة منها.

ونجد أيضا أن جودة المعلومة المالية تعكس مدى احترام بعض المعايير والأبعاد أثناء معالجة واعداد هذه المعلومات، تتمثل هذه الأبعاد في:[1]

-التحديد: أن تكون المعلومة محددة بدقة؛

-شمولية المعلومة: يجب أن تكون المعلومة شاملة في وصف الأحداث المعبر عنها؛

-التوافق في التصوير والتمثيل: يجب أن يتطابق شكل المعلومة مع وصفها للحدث،

-الملاءمة: إن ملاءمة المعلومة هي المقياس الأساسي لجودة المعلومات؛

2. الخصائص النوعية للمعلومات المالية

في وقتنا الراهن اصبح الاهتمام ينصب على نوعية المعلومات المالية والخصائص التي يجب أن تتوفر عليها، وتعد الخصائص النوعية للمعلومات المالية من المزايا والسمات التي يجب أن تتمتع بها هذه المعلومات والتي تجعل منها ذات فائدة كبيرة. وحسب البيان رقم 02 الصادر عن هيئة معايير المحاسبة المالية سنة1980 تحت عنوان " الخصائص النوعية للمعلومات المالية " فإن المعيار الأساسي للحكم على مدى جودة المعلومات المالية وفعاليتها يتمثل في معيار المنفعة[2]، حيث نقول عن معلومة مالية أنها ذات جودة عندما تكون ذات منفعة كبيرة للمسفيدين منها.

---

[1] محمد عبد حسين آل فرج الطائي ورأفت سلامة محمود سلامة، **نظم المعلومات المحاسبية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2012، ص155.

[2] رضوان حلوة حنان، **النموذج المعاصر من المبادئ الى المعايير**، الطبعة 1، دار وائل للنشر، الاردن، 2003، ص175.

كما أشار(FASB) أيضا على ضرورة توفر خاصيتين أساسيتين وهما الملاءمة والمصداقية أوالثقة في المعلومات المالية. و بالنسبة للنظام المحاسبي المالي(SCF) فقد حدد خصائص نوعية يسمح توفرها بجعل المعلومات المنشورة في القوائم المالية ذات جودة ومنفعة عالية خاصة بانسبة لمستخدميها. حيث نصت المادة08 من المرسوم التنفيذي رقم08-156 "يجب أن تتوفر المعلومات الواردة في القوائم المالية، على الخصائص النوعية الملاءمة و الدقة و قابلية المقارنة والوضوح".[1]وحسب النظام المحاسبي والمالي فإنها تتمثل في:[2]

-**الملاءمة** : تعتبر المعلومات المالية ملائمة اذا كانت تتميزبالقيمة التنبئية كما ترتبط بطبيعة المعلومات وأهميتها النسبية.

-**الموثوقية** : وتعرف على أنها : " خلو المعلومات بدرجة معقولة من الأخطاء والتحيز وتمثيلها بصدق ماتزعم تمثيله"[3]، حيث تعبر المعلومةعن الجودة عند خلوها بدرجة معقولة من الأخطاء والتحيز وتمثيلها بصدق للوضعية المالية، وتكون المعلومة ذات موثوقية عندما تحضر وفق مبدأ الحياد، الحيطة والحذر، وتمثيلها للصورة الصدقة.

-**قابلية المقارنة** : وتسمح لمستعملي القوائم المالية بإجراء مقارنات معتبرة في الزمن وبين المؤسسات في ظل احترام استمرارية الطرق المحاسبية المعتمدة من طرف المؤسسة.

-**قابلية الفهم** : ولقد حث النظام المحاسبي المالي على توفير هذه الخاصية في المعلومات المالية وهذا من خلال الملحق الذي ألزم المؤسسات الخاضعة له على تقديمه حيث يهدف اللى تفسير بنود القوائم المالية الأساسية.

---

[1] الجريدة الرسمية، العدد19، ص

[2] بوزوينة هجيرة، مرجع سبق ذكره،2018/2017، ص ص115-119.

[3] بولنجيب عادل، مرجع سبق ذكره،2014/2013، ص73.

المطلب الثاني : جودة المعلومة المالية والفضائح المالية

للمعلومة المالية دورا هاما بالنسبة للمؤسسة لأنها الوسيلة التي من خلالها تتمكن المؤسسة ببلوغ أهدافها، وهي في نفس الوقت المرآة العاكسة لأدائها. ومن الملاحظ أنه أصبح الطلب على المعلومات المالية يتزايد بشكل مستمر من قبل المستثمرين، المساهمين و المسيرين ومختلف المستخدمين أيضا وهذا ما أدى للاهتمام بموضوع جودتها ودرجة مصداقيتها في الآونة الأخيرة وخاصة مع تفاقم الفضائح المالية التي باتت من المواضيع ذات الاستقطاب الواسع للرأي العام.

1. انهيار شركة انرون ENRON

لقد شهد القرن العشرون عدة أزمات مالية واقتصادية وكان بداية القرن الواحد والعشرين حلقة أخرى من حلقات الاقتصاد العالمي والتي كشفت انهيارات مالية مست العديد من كبريات الشركات في العالم، ولعل من ابرزها صدى شركة **انرون (ENRON)** للطاقة، حيث يعتبر انهيار هذه الشركة سنة 2001 من أكبر قضايا الإفلاس في الولايات المتحدة الأمريكية وربما على مستوى العالم أجمع.

فبعدما برزت الشركة انرون سنة 2001 كأكبر سابع شركة في الولايات المتحدة خرجت من السنة كأكبر شركة معلنة افلاسها في تاريخ الولايات المتحدة، وهذا نتيجةلاكتشاف تلاعبات في حساباتها من طرف شركة آرثر أندرسون للتدقيق والتي بدورها أفلست نتيجة وجود تواطؤ بين مديري شركة انرون ومدققي شركة أندرسون.

ونلخص أهم أسباب انهيار هذه الشركة في النقاط الاتية:[1]

[1] إسماعيل بوغازي، **أثر استخدام معايير التدقيق الداخلي الدولية على فعالية حوكمة شركات المساهمة الجزائرية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص محاسبة مراجعة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2020/2019، ص ص 14-15.

– قيام الشركة بتقديم معلومات مالية مضللة اتحقيق الأرباح، تضخيمها، وللتهرب الجبائي أيضا، وذلك عن طريق تعديل البيانات المالية من خلال التلاعب بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها بوجود تواطؤ مع مكتب التدقيق آرثر اندرسون؛

– غياب الإفصاح والشفافية نتيجة تعارض المصالح بين المساهمين والإدارة وهو الأمر الذي جعل هذه الشركة تتحكم في المعلومات الصحيحة دون بقية الجهات الأخرى؛

– قيام مكتب التدقيق آرثر أندرسون بالجمع بين مهمتي التدقيق الخارجي ومسك الحسابات إضافة الى وجود مزايا متبادلة بين أعضاء لجنة التدقيق والشركة وحصولهم على مبالغ باهضة أدى الى غياب الاستقلال وانعدام الحياد التام لهذه اللجنة بسبب إضمحلال الأخلاقيات؛

بالرغم مما حققته شركة إنرون خلال حصولها على المرتبة السابعة على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية من حيث الربحية سنة 2001، الا أن الفساد الذي لحق بها حال دون استمرار ذلك. وقد تجلى هذا الفساد من خلال التلاعب بالقواعد المحاسبية المتعارف عليها.

بالإضافة الى قيام مكتب التدقيق آرثر أندرسون بتقديم خدمات استشارية وتدقيق القوائم المالية للشركة والحصول في مكافآة كبيرة ساهم في إخفاء حقيقة المركز المالي عن طريق غض البصر عن بعض التجاوزات الموجودة، وعدم بذل العناية المهنية اللاومة من خلال التدقيق الأمين والفعلي للمستندات والدفاتر.[1]

وتعد شركة إنرون نموذجا صارخا للتجاوزات الموجودة وخاصة فيما يتعلق بعنصر الإفصاح والشفافية عن المعلومات المالية الموجودة في التقارير المالية تجاه المساهمين وأصحاب المصالح الآخرون، وأيضا غياب السلوك الأخلاقي الذي يعتبر ركيزة أساسية من ركائز مهنة التدقيق.

[1] نفس المرجع السايق، نفس الصفحة.

2. انهيار شركة وورلدكوم WORLDCOM

إنرون لم تكن الشركة الوحيدة التي ظهرت فيها ملامح الافلاس، حيث تسارع إيقاع فضائح الفساد المالي وأعلنت شركة world com للاتصالات بارتكاب فضيحة محاسبية سنة 2002 أدت بها الى الإفلاس.[1]

حيث تتمثل العوامل الرئيسية التي أدت الى سقوط هذه الشركة في:[2]

– تضخيم بيانات الأرباح عن طريق الممارسات المحاسبية غير الصحيحة والتلاعب في حسابات التدفقات النقدية للشركة؛

–انفاق مليارات الدولارات كنفقات تشغيلية في محاولة لإطفاء خسائرها،إذ اعترفت الشركة بأنها سجلت مبلغا يوازي 4 مليارات دولار في خانة النفقات لتعزيز سجلات أرباحها؛

–استغلال الشركة لمركزها الائتماني الجيد وسمعتها الممتازة، مما ولد عامل جذب قوي دفع المقرضين إلى منحها مبالغ هائلة بصورة خاطئة؛

وجراء الفضائح المالية التي مست كبريات الشركات الأمريكية تأكد التقارير عن المؤسسات المالية الدولية أن هذه الانهيارات كان سببها ضعف الإفصاح والشفافية لدى الشركات عن المعلومات المالية إضافة الى تورط شركات التدقيق العملاقة كشركة آرثر أندرسون بالتلاعبات المحاسبية التي قامت بها إدارات الشركات المنهارة.

3. انهيار شركة بارمالات PARMALAT

لم تقتصر الفضائح المالية على الشركات الأمريكية فقط بل مست شركات أخرى خارج القارة الأمريكية، حيث في أيطاليا شركة بارمالات التي تعتبر ثامن أكبر شركة صناعية لمنتجات الحليب ومشتقاته في

---

[1] محمد أمين مازون، مرجع سبق ذكره،2011، ص54.

[2] اسماعيل بوغازي، مرجع سبق ذكره، ص16.

العالم، قد تعرضت هي الأخرى لعملية احتيال محاسبي قدر بمبلغ 10 مليارات دولار مستخدمة بعض أساليب الاحتيال تتمثل في إقامة شركات وحسابات وهمية، وأيضا وجود تواطؤ من طرف التدقيق الخارجي، وبعد اكتشاف ذلك التلاعب أعلن افلاس شركة بارمالات سنة 2003.[1]

لقد شهدت الآونة الأخيرة تزايد الفضائح والانهيارات المالية وافلاس العديد من الشركات الكبرى، وتعاظم الخسائر التي تكبدها المستثمرون. وفي هذا الصدد أشارت الصحافة المالية الى العديد من الأسباب التي تقف وراء هذا الاعصار المالي كغياب الشفافية والوضوح في التقارير المالية، والتغاضي عن الأخطاء، وتقديم أرقام وهمية عن أرباح خيالية، ناهيك عن تواطؤ مكاتب المحاسبة والتدقيق مع مسؤولي هذه الشركات. إضافة الى ازدياد حدة المنافسة بين مدققي الحسابات في وقتنا الراهن وما أدت اليه من تزايد اهتمام المدقق الخارجي نحو الحفاظ على العميل أكثر من اهتمامه بالحفاظ على جودة المعلومات المالية التي يقدمها له.[2]

كل هذا أدى الى نقص بل وانعدام توفير معلومات مالية صحيحة وذات مصداقية عن مختلف القوائم والتقارير المالية التي تمثل الوجه الحقيقي للمركز المالي للشركات.

وفي ذات السياق نجد أيضا ظهور المحاسبة الخلاقة أو بما تسمى أيضا بالمحاسبة الإبداعية التي أثرت بصورة كبيرة على درجة جودة المعلومة المالية، وتعرف هذه المحاسبة الإبداعية على أنها: " الإجراءات التي تلجأ اليها الإدارة سعيا وراء احدلث تحسي صوري (غير حقيقي) في ربحيتها، أو في مركزها المالي وذلك عن طريق استغلال الثغرات المتواجدة في أساليب التدقيق أو الاستفادة من تعدد البدائل المحاسبية مما يؤثر على نوعية الأرقام التي تظهرها تلك القوائم سواء بالنسبة للأرباح أو بالنسبة للمركز المالي.[3]

---

[1] اسماعيل بوغازي، نفس المرجع السابق، ص ص16-17.

[2] محمد أمين مازون، مرجع سبق ذكره، ص55.

[3] نفس المرجع السابق، ص56.

وإضافة الى المحاسبة الإبداعية نجد أيضا الغش بالتقارير المالية حيث يتم استخدامهما لوصف الوضعيات المالية للشركات وذلك بتقديم أرقام خيالية عن الأرباح بصورة غير صادقة وغير حقيقية الأمر الذي أدى الى حدوث العديد من الإنهيارات والفضائح المالية في العديد من الشركات والمؤسسات الاقتصادية الكبرى.

المطلب الثالث : علاقة التدقيق المحاسبي بجودة المعلومة المالية

مع تزايد الحاجة الى معلومات مالية ذات جودة ومصداقية، تتزايد درجة الطلب على التدقيق المحاسبي والمالي باعتباره الركيزة الأساسية للتحقق من المعلومات المالية والتأكد من دقة تعبير القوائم المالية للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة، ولتفادي مختلف الأخطاء المحاسبية وحالات الغش والتلاعب بأملاكها.

ويتضح الدور المحوري للتدقيق المحاسبي والمالي في إعطاء معلومات ذات مصداقية من خلال :[1]

– مساهمة مدقق الحسابات في اكتشاف أعمال الغش والأخطاء والتزوير مما يؤدي الى تحسين المعلومات الواردة في القوائم المالية وبالتالي إضفاء المصداقية على هذه القوائم؛

– لمدقق الحسابات أهمية بارزة في تحسين جودة المعلومات المالية المعروضة في القوائم المالية للمؤسسة عبر فحصه الدقيق لحساباتها باعتباره متخصصا ونزيها لاتقان عمله؛

– يعتبر قرير مدقق الحسابات أداة ضغط على الإدارة من أجل تفعيل الأداء المحاسبي مما تبرز انعكاسا إيجابيا في تطبيق المؤسسة لارشاداتها على جودة القوائم المالية ،

– إن أهم ما توفره تقارير المدقق المستقل للمستخدمين ومختلف الأطراف ذات العلاقة هو إمكانية الوثوق والاعتماد على تقرير منشور بشهادة طرف خارجي محايد حيث يبدي رأيه الفني حول مصداقية القوائم المالية وهذا ما ينعكس على مستوى جودة وصحة المعلومات المالية؛

[1] لبنى محدادي، مرجع سبق ذكره، 2014، ص14.

خلاصة الفصل الثاني

استهدف هذا الفصل مدى مساهمة التدقيق المحاسبي والمالي في إضفاء المصداقية على صحة المعلومات المالية المعروضة في القوائم المالية، حيث تناولنا عرض القوائم المالية وذلك حسب النظام المحاسبي المالي الجزائري وإجراءات تدقيقها من طرف المدقق المستقل وذلك بالإستناد الى معايير التدقيق الجزائرية كالمعيار رقم 300 الذي يعالج " تخطيط تدقيق الكشوف المالية"، والمعيار 700 المتعلق "بتأسيس الرأي وتقرير التدقيق للكشوف المالية".

ومن الملاحظ أن نجاح المؤسسات الاقتصادية يعتمد على مدى اعتمادها على عملية التدقيق المحاسبي والمالي لضمان تعبير قوائمها المالية للوضعية المالية الحقيقة لها في هذا الصدد تلعب المعلومة المالية الدور الأساسي في تمثيل هذه الحقيقة. إن الإفصاح عن المعلومة المالية يضمن استمرارية العلاقة بين المؤسسة ومحيطها لكنه يخضع للعديد من الاعتبارات المتعلقة برهانات السلطة والمصالح المتضاربة للأطراف ذات العلاقة.

وعليه، فإن محاولات التلاعب بالمعلومات المالية وعدم الإفصاح عنها يمثل واقعا أكدته الفضائح المالية المسجلة والتي هزت العديد من الاقتصاديات المتطورة ومنها ما تم ذكره كفضيحة شركة انرون ENRON ، مما جعل مختلف الأطراف المستفيدة تركز على زيادة الشفافية في القوائم المالية عن طريق الرفع من جودة المعلومة المالية المنشورة.

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية لدى مكتب محافظ الحسابات

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لدى مكتب محافظ الحسابات

لقد تزايدت أهمية التدقيق المحاسبي والمالي في عصرنا الحاضر، مما يتبع ذلك اهتمام مختلف الأطراف ذات العلاقة مع المؤسسة وفي مقدمتهم المساهمين والمستثمرون سواء كانوا حاليين أو جدد إذ يركزون على الحصول على معلومات مالية تتصف بالدقة والموضوعية والوضوح، بعيد عن التضليل والغموض، مما يتطلب هذا وجود مدقق خارجي يختص بمهنة التدقيق والذي يساهم في إعطاء معلومات ذات مصداقية من خلال ما يعرف بتقريره النهائي لعملية تدقيق القوائم المالية الختامية للمؤسسة يدلي من خلاله برأيه الفني والمحايد بشأن صحة ودقة المعلومات المالية المتضمنة في تلك القوائم المالية.

وعليه سنحاول اسقاط الجانب النظري على الواقع من أجل معرفة دور التدقيق المحاسبي والمالي في تحسين جودة المعلومة المالية، وذلك من خلال دراسة عينة من تقارير محافظ الحسابات لاحدى الشركات الاقتصادية الجزائرية، وسنحاول أيضا معرفة أهم الطرق والأساليب لمعالجة تقارير محافظ الحسابات بهدف إختبار فرضيات الدراسة وتحليل وتفسير نتائج الدراسة الميدانية. للوضوح أكثر حيث تم تقسيم هذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول: سنحاول من خلاله معرفة تطور التدقيق في الجزائر من خلال أهم القوانين والقرارات التي تنظم هذه المهنة وخاصة تلك المتعلقة بتقارير محافظ الحسابات.

المبحث الثاني: عرض الدراسة الميدانية وفيها نقوم بتقديم شامل لمكتب محافظ الحسابات (مكتب التربص المستقبل) ومختلف الخدمات المقدمة من طرفه.

المبحث الثالث: سيتم دراسة وتحليل مضمون تقارير محافظ الحسابات لاحدى الشركات الاقتصادية نسميها شركة Z، لاستخراج أهم الملاحظات والتحفظات التي أشار اليها المحافظ، ليتم بعدها التطرق الى عرض نتائج دراسة التقارير ومناقشتها واهم الاستنتاجات المتوصل اليها.

المبحث الأول: عرض التدقيق في الجزائر

المطلب الأول: تطور التدقيق ومعايير التقرير المستعملة في الجزائر

يتناول هذا المطلب تطور التدقيق في الجزائر والمعايير المستعملة في تقرير محافظ الحسابات.

1. تطور التدقيق في الجزائر

تعتبر مهنة التدقيق مهنة حديثة في الجزائر، وقد عرفت تطورات كبيرة من خلال عدة قوانين لتنظيمها حيث يمكن تلخيص هذه التطورات في المراحل التالية:[1]

1.1. الفترة 1969-1980

لقد بدأ تنظيم مهنة التدقيق في الجزائر سنة 1969 وذلك بموجب الأمر 69-107 المؤرخ في 31ديسمبر 1969 المتعلق بقانون المالية لسنة 1970، حيث أشارت المادة 38 الى الرقابة الواجب فرضها على المؤسسات العمومية الاقتصادية بغية تأمين حق الدولة فيها. بعد ذلك المرسوم 70-173 الصادر في 16 نوفمبر 1970 الذي يحدد واجبات ومهمة محافظي الحسابات في المؤسسات العمومية والمختلطة، ولكن أهم ما ميز هذه الفترة هو غياب قانون خاص بمهنة تدقيق الحسابات وفقا للمعايير المهنية الدولية.

2.1. الفترة 1980-1988

في هذه الفترة تمت إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني وهيكلة المؤسسات العمومية الاقتصادية حيث أصبحت تأخذ شكل شركة بالأسهم أو شركة ذات المسؤولية المحدودة والتي من الممكن أن تخضع للإفلاس إذا تعرضت لعسر مالي مما ترتب على ذلك إعادة الاعتبار لمهنة التدقيق وكان ذلك بصدور القانون رقم 80-05 المؤرخ في 01 مارس 1980 والمتعلق بنشاط وطبيعة المراقب من طرف مجلس المحاسبة.

---

[1] أشرف بن صغير، **دراسة مقارنة بين معايير التدقيق الجزائرية NAAومعايير التدقيق الدولية ISA**، مرجع سبق ذكره، ص37.

3.1. الفترة من 1988-1991

بموجب القانون رقم 01/88 المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، والقانون 04/88 المتعلق بالقواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية الاقتصادية تم الفصل التام بين التدقيق الخارجي لحسابات المؤسسات الاقتصادية التي يمارسها محافظي الحسابات وتقييم طرق تسييرها التي يتولاها التدقيق الداخلي تحت سلطة مجلس الإدارة.

4.1. الفترة 1991-2010

في هذه الفترة تم صدور القانون 91-08 المؤرخ في 27 أفريل سنة 1991 والذي" يحدد شروط وكيفيات ممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد لدى المؤسسات التجارية بما فيها مؤسسات رؤوس الأموال وفقا لأحكام القانون التجاري وكذا لدى الجمعيات والتعاضديات الاجتماعية والنقابات."[1] كما أنشأت بموجب هذا الأخير المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين.

5.1. الفترة 2010-2014

خلال هذه الفترة تم إعادة تنظيم المهنة وذلك بصدور القانون 10-01 المؤرخ في 29 أكتوبر سنة 2010 المتعلق بالخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، والذي يهدف الى تحديد شروط وكيفيات ممارسة مهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.

ولعل من أبرز القرارات الصادرة في هذه الفترة نجد القرار المؤرخ في 15 شعبان عام 1434 الموافق 24 يونيو سنة2013 الذي يحدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات، والقرار المؤرخ في 10 ربيع الأول عام 1434 الموافق 12 يناير سنة 2014 والمتعلق بتحديد كيفيات تسليم تقارير محافظ الحسابات.

---

[1] المادة 01، من القانون 91-08 المؤرخ في 27 أبريل 1991 المتعلق بمهنة خبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الصادر بالجريدة الرسمية رقم 20، بتاريخ 01 ماي 1991، ص 651.

وحسب القرار الذي يحدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات سنقوم بعرض بعض محتوى معايير التقارير التي يتعين على محافظ الحسابات التقيد بها في إطار ممارسة مهامه، ومن بين هذه المعايير نجد:[1]

2. معيار تقرير محافظ الحسابات في الجزائر

1.2. معيار تقرير التعبير عن الرأي حول القوائم المالية

ويهدف إلى التعريف بالمبادئ الأساسية وتحديد كيفيات التطبيق المتعلقة بشكل ومحتوى التقرير العام للتعبير عن رأي محافظ الحسابات، ومن بين أهم النقاط التي جاءت في هذا المعيار:

- يقوم محافظ الحسابات بإعداد تقرير عام للتعبير عن الرأي يبين فيه أداء مهمته ويتم ارسال هذا التقرير الى الجمعية العامة العادية.
- يعبر محافظ الحسابات من خلال رأيه على أنه أدى مهمة الرقابة المسندة إليه طبقا لمعايير المهنة وعلى أنه تحصل على ضمان كاف بأن الحسابات السنوية لا تتضمن اختلالات معتبرة من شأنها المساس بمجمل الحسابات السنوية.
- يحدد محافظ الحسابات ما إذا كانت الحسابات السنوية قد تم إعدادها طبقا للقواعد والمبادئ المحاسبية المنصوص عليها في القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي والمالي.
- تتضمن الحسابات السنوية الخاضعة لتعبير محافظ الحسابات عن رأيه كل من الميزانية وحساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة وجدول تغير رؤوس الأموال الخاصة وكذا الملحق.
- يقوم محافظ الحسابات بإصدار التقرير العام للتعبير عن رأيه حيث نجد في مقدمة التقرير العناصر الآتية: التذكير بطريقة وتاريخ تعيينه، التعريف بالكيان المعني، ذكر تاريخ إقفال السنة المالية

[1] قرار مؤرخ في 15 شعبان عام 1434 الموافق 24 يونيو سنة 2013 يحدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات، صادر بالجريدة الرسمية رقم 24، في 30 جمادى الثانية عام 1435 الموافق 30 أبريل سنة 2014، ص ص 13-22.

المعنية، الإشارة الى أن القوائم المالية قد تم وقفها من طرف الجهاز المؤهل في الكيان، التذكير بمسؤولية المسيرين في الشركة عند إعداد القوائم المالية، التذكير بمسؤوليته في التعبير عن رأيه حول القوائم المالية، بالإضافة الى تحديد إذا تم ارفاق التقرير بالميزانية وجدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات راس المال وكذا الملحق عند الاقتضاء.

- نجد أيضا فقرة خاصة بتأسيس الرأي حول القوائم المالية حيث يشير الى أهداف وطبيعة مهمة المراقبة، مع توضيح أن الأشغال التي أنجزها قد تمت طبقا لمعايير المهنة وأنها تشكل قاعدة منطقية للتعبير عن رأيه حول الحسابات السنوية ليقوم بعدها بالتعبير عن رأيه حول الحسابات السنوية والذي يمكن أن يكون حسب الحالة:

- رأي بالقبول: ويتم التعبير عنه من خلال مصادقة محافظ الحسابات على القوائم المالية بأنها منتظمة وصادقة في جميع جوانبها المعتبرة وفقا للقواعد والمبادئ المحاسبية المعمول بها، كما تقدم صورة مطابقة للوضعية المالية للكيان.

- رأي بتحفظ: يتم التعبير عنه من خلال مصادقة محافظ الحسابات بتحفظ على القوائم المالية، ويجب على محافظ الحسابات أن يبين بوضوح في فقرة تسبق التعبير عن الرأي التحفظات المعبر عنها مع تقدير حجمها إذا أمكن قصد إبراز تأثيرها في النتيجة والوضعية المالية للكيان.

- رأي بالرفض: يتم التعبير عن الراي بالرفض من خلال رفض مبرر بوضوح من طرف محافظ الحسابات المصادقة على القوائم المالية، وأنه لم يتم إعدادها في جميع جوانبها المعتبرة وفقا للقواعد والمبادئ المحاسبية سارية المفعول.

- يتضمن التقرير العام للتعبير عن الرأي في فقرة منفصلة يتم إدراجها بعد التعبير عن الرأي، ملاحظات تهدف الى لفت انتباه القارئ لنقطة أو لعدة نقاط تتعلق بالحسابات السنوية دون التشكيك في الرأي المعبر عنه.

2.2. معيار التقرير حول المبلغ الإجمالي لأعلى خمسة(5) أو عشرة(10) تعويضات

يهدف هذا المعيار الى التعريف بالمبادئ الأساسية وتحديد كيفيات التقرير الخاص حول المبلغ الإجمالي لأعلى خمسة أو عشرة تعويضات وكذا محتوى التقرير الخاص لمحافظ الحسابات، ويعتبر إعداد كشف مفصل عن التعويضات المدفوعة لأعلى خمسة أو عشرة أشخاص الأعلى أجرا الذي يتم تسليمه إلى محافظ الحسابات من مسؤولية الجهاز المسير للكيان.

3.2. معيار التقرير حول تطور نتيجة السنوات الخمس(5) الأخيرة والنتيجة حسب السهم أو حسب الحصة في الشركة

يهدف هذا المعيار الى التعريف بالمبادئ الأساسية وتحديد كيفيات التطبيق المتعلقة بتدخل محافظ الحسابات فيما يخص عرض تطور نتيجة الدورة والنتيجة حسب السهم أو حسب الحصة في الشركة للسنوات الخمس الأخيرة أو كل دورة مقفلة منذ تأسيس الشركة أو دمجها في شركة أخرى في حالة ما إذا كان العدد أقل من خمسة ويهدف كذلك إلى تحديد محتوى التقرير الخاص بمحافظ الحسابات. ويتم إعداد تطور النتيجة في شكل جدول على مدى الخمس سنوات الأخيرة، يعرض العناصر التالية: النتيجة قبل الضريبة، الضريبة على الأرباح، النتيجة الصافية، وعدد الأسهم أو حصص الشركة المكونة لرأس مال الشركة.

4.2. معيار التقرير حول إجراءات الرقابة الداخلية

يهدف هذا المعيار الى التعريف بالمبادئ الأساسية وتحديد كيفيات التطبيق المتعلقة بمعرفة أنظمة المحاسبة والرقابة الداخلية من طرف محافظ الحسابات وكذا محتوى تقريره الخاص. كما يقوم هذا الأخير بالاطلاع على عناصر الرقابة الداخلية الدقيقة المطبقة من قبل الكيان قصد تجنب مخاطر الأخطاء المعتبرة في مجمل الحسابات وكذا الاثباتات المتعلقة بتدفقات العمليات والأحداث المحاسبية للفترة وأرصدة حسابات نهاية الفترة وكذا عرض القوائم المالية والمعلومات المقدمة ضمن ملحقات الحسابات.

أما فيما يخص القرار المؤرخ في 10 ربيع الأول عام 1434 الموافق 12 يناير سنة 2014 المتعلق بتحديد كيفيات تسليم تقارير محافظ الحسابات وحسب المادة 2 فإن التقارير المنصوص عليها في القرار المؤرخ في 24 يونيو سنة 2013 يجب أن يسلمها محافظ الحسابات على الأقل قبل خمسة عشر(15) يوما من انعقاد اجتماع الجمعية العامة العادية أو غير العادية أو هيئة التداول المؤهلة وذلك في مقر الكيان موضوع المراقبة مقابل وصل استلام.

إضافة إلى ذلك وحسب المادة 3 من نفس القرار: "يجب أن توضع مختلف الوثائق الضرورية لإعداد تقارير محافظ الحسابات تحت تصرف هذا الأخير قبل خمسة وأربعين(45) يوما على الأقل من تاريخ انعقاد اجتماع الجمعية العامة العادية أو هيئة التداول المؤهلة."[1]

المطلب الثاني: الهيئات المشرفة على التدقيق في الجزائر

لقد تم إصدار بالجريدة الرسمية في 27 جانفي 2011 ثلاثة مراسيم تنفيذية تحدد تشكيلة وصلاحيات الهيئات المشرفة على التدقيق في الجزائر، والمتمثلة في:[2]

1. المجلس الوطني للمحاسبة

نشأ هذا المجلس بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-318 المؤرخ في 25 سبتمبر 1996، وطبقا للمادة 02 من هذا المرسوم يعتبر هذا المجلس جهازا استشاريا ذو طابع وزاري مشترك ومهني، حيث يقوم بمهمة التنسيق والتلخيص في مجال البحث وضبط مقاييس المحاسبة والتطبيقات المرتبطة بها، وبهذه الصفة يمكن للمجلس أن يطلع على كل المسائل المتعلقة بمجال اختصاصه.

---

[1] قرار المؤرخ في 10 ربيع الأول عام 1434 الموافق 12 يناير سنة 2014، يحدد كيفيات تسليم تقارير محافظ الحسابات، صادر بالجريدة الرسمية رقم 24، في 30 جمادى الثانية عام 1435 الموافق 30 أبريل سنة 2014، ص23.

[2] أشرف بن صغير، **دراسة مقارنة بين معايير التدقيق الجزائرية NAAومعايير التدقيق الدولية ISA**، مرجع سبق ذكره، ص ص 41-42.

ومن بين اختصاصاته نجد:[1]

- اقتراح كل التدابير الرامية الى ضبط المقاييس المحاسبية واستغلالها العقلاني؛
- متابعة تطور المناهج والتنظيمات والأدوات المتعلقة بالمحاسبة والتدقيق على الصعيد الدولي؛
- يجمع كل الوثائق المتعلقة بالمحاسبة والتدقيق؛
- يقترح كل الإجراءات التي تهدف الى تقييس المحاسبات والتدقيقات؛

2. المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين

نصت المادة 05 من القانون 91-08 المؤرخ في 27 أفريل 1991 على أنه تنشأ المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين، تتمتع بالشخصية المدنية وتضم الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المؤهلين لممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات ومحاسب معتمد حسب الشروط التي يحددها هذا القانون، ويدبر المنظمة الوطنية مجلس يحدد تشكيل المنظمة وصلاحياتها وقواعد سيرها.

3. المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين

تتحدد تشكيلة وصلاحيات المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين بموجب المرسوم التنفيذي رقم 11-25 المؤرخ في 2011/01/27. ويكلف المجلس بالمهام الآتية:

-إدارة الأملاك المنقولة وغير المنقولة التابعة للمصف الوطني للخبراء المحاسبين وتسييرها؛

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 56 المؤرخة في 1996/09/25، ص18.

– اقفال الحسابات السنوية عند نهاية كل سنة مالية وعرضها على الجمعية العامة السنوية مرفقة بكشف تنفيذ ميزانية السنة ومشروع ميزانية السنة الموالية.

المبحث الثاني: عرض المؤسسة المستقبلة والمنهجية المتبعة في الدراسة التطبيقية

من أجل معالجة الجانب التطبيقي للموضوع تم اللجوء الى مكتب محافظ الحسابات بغية دراسة عينة من تقارير مدقق الحسابات التي تخص مؤسسة اقتصادية جزائرية، بهدف جمع المعلومات اللازمة لاختبار فرضيات البحث، وكذلك من أجل ربط وإسقاط الجانب النظري على التطبيقي.

المطلب الأول: تعريف مكتب التربص

في هذا المطلب سنتطرق الى عرض شامل لمكتب محافظ الحسابات ومحاسب معتمد أين تمت مدة التربص وجمع المعلومات للخروج بهاتة الدراسة التطبيقية.

1. تقديم مكتب محافظ الحسابات ومحاسب معتمد

مكتب محافظ الحسابات ومحاسب معتمد (مكتب الأستاذ سواعي حكيم)، أنشأ سنة 2002 ثم تمت صياغة شهادة الاعتماد سنة 2016 برقم الاعتماد التأسيسي مرجع رقم: 2208/وم/وم/2016، بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 11–30 مؤرخ في 22 صفر عام 1432 الموافق ل 27 يناير سنة 2011 المحدد شروط وكيفيات الاعتماد لممارسة مهنة خبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد. وبمقتضى قرار لجنة الاعتماد المنعقدة بتاريخ 2016 المتضمن إعادة صياغة شهادات اعتماد مهنيي المحاسبة.

ويقع مقر المكتب ب: 65 إدريس عرقوب، حسين داي، الجزائر.

2. الخدمات المقدمة من طرف المكتب

- يقدم خدمات في ميدان المحاسبة والمالية والتدقيق لمختلف زبائنه (مؤسسات، شركات، أفراد) بعد الفحص والتحليل وتسجيل البيانات المحاسبية.

- يقوم المكتب بدور المراجعة لبعض المؤسسات كمراجع خارجي (محافظ حسابات) وكمدقق داخلي تعاقدي، كما يقدم خدمات أخرى في المجال كالاستشارات المالية واعداد الدراسات التقنية الاقتصادية والاستشارات الضريبية. له عدد معتبر من الزبائن حيث يبلغ عددهم 160 زبون.

- كما يتعامل المكتب مع مختلف المؤسسات الضريبية والشبه الضريبية والمؤسسات النقابية والجهات الوصية.

وأيضا البنوك، ونذكر منها:

المؤسسات الضريبية والمتمثلة في:

- قباضات الضرائب.
- مركز الضرائب CDI.
- المديرية العامة للضرائب DGI.
- المؤسسات شبه الضريبية:
- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNAS.
- الصندوق الوطني لغير الاجراء CASNOS.
- الصندوق الوطني للتقاعد CNR.
- الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لقطاعات البناء والأشغال العمومية والري CACOBATPH.

المطلب الثاني: الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة التطبيقية

1. الطريقة المتبعة في الدراسة

قمنا بإجراء دراسة حالة لدى مكتب محافظ الحسابات تمثلت في دراسة عينة من تقارير محافظ الحسابات والبالغ عددهم 3 تقارير، وهذا من أجل ملاحظة فيما إذا كانت المؤسسة محل التدقيق قد أخذت بنصائح وارشادات المدقق الخارجي والتي تتضمن تتبع رأي المراجع خلال 3 دورات محاسبية متتالية.

وبما أن عينة الدراسة تتمثل في تقارير محافظ الحسابات فإن طبيعة متغيرات هذه الدراسة هي كالتالي:

- المتغير المستقل: يتمثل في التدقيق المحاسبي والمالي كونه الدعامة الأساسية التي يتم الاعتماد عليها للتحقق من جودة المعلومات المالية.
- المتغير التابع: ويتمثل في المعلومات المالية، للكشف عن تأثير المتغير المستقل المتمثل في التدقيق المحاسبي والمالي على جودة المعلومات المالية من خلال فحص وتقييم هذه المعلومات المالية لإثبات مصداقيتها.

2. الأدوات المستخدمة

لقد اعتمدنا على أداتين تمثلتا في:

1.2. الوثائق

من أجل معالجة الموضوع والاجابة عن الإشكالية والأسئلة السابق طرحها، تم الاعتماد على عينة من تقارير محافظ الحسابات كأداة فعالة لجمع المعلومات لاختبار فرضيات البحث. حيث تم دراسة وتحليل مضمون هذه التقارير. حيث يكتسي تقرير محافظ الحسابات أهمية كبيرة بالنسبة لمستخدمي المعلومات المالية وكذلك بالنسبة للمؤسسة محل التدقيق ويتبين هذا من خلال اكتشاف الأخطاء واقتراح التوصيات والارشادات.

2.2. المقابلة الشخصية

لقد استعملنا أسلوب المقابلة الشخصية بغية التوصل الى فهم واضح لإشكالية البحث، وذلك عن طريق التحاور مع محافظ الحسابات وذلك اما بصفة مباشرة أو بواسطة وسائل الاتصال. حيث تسمح لنا هذه الأداة بمعرفة الواقع الميداني عن التدقيق المحاسبي والمالي وكذا الاستفادة من مؤهلات ومهارات محافظ الحسابات.

المبحث الثالث: دراسة وتحليل محتوى تقارير محافظ الحسابات

سنحاول في هذا المبحث فحص وتحليل تقارير محافظ الحسابات لإحدى الشركات والتي نسميها شركة **z** وذلك من أجل استخراج مختلف الملاحظات التي تحتويها هذه التقارير.

المطلب الأول: تحليل تقارير محافظ الحسابات

تتضمن هذه الدراسة على تحليل تقارير محافظ الحسابات للدورات المحاسبية 2016، 2017 و2018.

1. محتوى تقارير الشركة z، للدورة المحاسبية 2016

من خلال فحص مضمون تقارير محافظ الحسابات، سيتم تتبع رأيه الخاص بالشركة **Z** لسنة 2016 (الملحق 02)، كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول (6): محتوى تقرير محافظ الحسابات لسنة 2016

تقرير الشركة Z	الإجراءات والطرق المعتمدة	رأي محافظ الحسابات حول مصداقية القوائم المالية
تقرير سنة 2016	-تقرير دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية؛ -تحليل القوائم المالية ؛ -تقرير الخاص ؛ -تقرير الشهادة.	رأي تحفظي

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقرير محافظ الحسابات لسنة 2016

1.1. فحص محتوى تقرير محافظ الحسابات لسنة 2016

من خلال فحص محتوى تقرير محافظ الحسابات لشركة **Z** لسنة 2016، تبين أن محافظ الحسابات والذي تم تعيينه بناء على قرار مجلس إدارة الشركة قد أعطى رأيا مقيدا بتحفظ حول صحة القوائم المالية. حيث اشارت الفقرة التمهيدية الى مجمل القواعد والطرق التي تم على أساسها تدقيق القوائم المالية للشركة المتعلقة بالسنة المالية المنتهية في 2016/12/31 بما في ذلك الميزانية وجدول حساب النتائج وميزان المراجعة.

كما قام بفحص السجلات القانونية والمحاسبية والمتمثلة في: دفتر الجرد المحاسبي، دفتر اليومية، ودفتر الأجر، إضافة الى تقارير مخزون الاستثمار ومجمل الوثائق المحاسبية.

وعند تحليل حسابات الشركة أشار محافظ الحسابات الى بعض المعلومات نذكر منها:

– حسابات الأصول غير الجارية: بالنسبة للأصول غير الجارية عرفت التثبيتات العينية خلال سنة 2016 ارتفاعا ب 270065.23 دج، حيث كانت تقدر قيمتها خلال سنة 2015 ب 1322478.69 مليون دج، لترتفع قيمتها الى 1592543.92 مليون دج، ويعود سبب هذا الارتفاع الى إقتناء الشركة لممتلكات جديدة.

– حسابات الأصول الجارية: لدينا حساب المخزونات الذي خضع الى عملية الجرد المادي من قبل الشركة والذي قدرت قيمته ب 1429940.05 مليون دج، أما بالنسبة لحساب البنك فنلاحظ قيام المؤسسة بإجراء عملية التقارب البنكي لتقدر قيمة هذا الحساب ب 53611117.38 دج.

– بالنسبة لرؤوس الأموال الخاصة بلغت قيمتها 86061432.40 دج، في حين قدرت النتيجة الصافية لسنة 2016 بقيمة 12179700.52 دج.

– بالنسبة للخصوم الجارية بلغت قيمة حساب الموردين 20909473.79 دج، بينما بلغ مبلغ حساب الضرائب والمتمثل في الحساب رقم 44/ الدولة والجماعات العمومية والهيئات الدولية والحسابات الملحقة 24845530.05 دج.

2.1. نتائج السنوات الخمس الأخيرة (2012-2016)

كما أشار التقرير الخاص بنتائج السنوات الخمس الأخيرة والتي نوضحها في الجدول كالآتي علما أن المؤسسة قد تأسست في سنة 2013.

جدول (7): نتائج الشركة Z بين سنوات 2013 و2016

السنة	النتيجة المحاسبية (الوحدة : دج)
2013	-734621.46
2014	1294273.50
2015	11829074.31
2016	34481731.88

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير محافظ الحسابات لسنة 2016

3.1. الملاحظات والتوصيات لسنة 2016

فيما يخص التحفظات التي على أساسها كان تقرير محافظ الحسابات مقيدا فقد تمثلت في:

-أشار مدقق الحسابات الى عدم قيام المؤسسة بعملية الجرد المادي للتثبيتات العينية، حيث أكد على ضرورة القيام به.

-فيما يخص حساب النقديات(الصندوق) فقد لاحظ بأنه لا يتوفر على تقرير خاص به PV de caisse، ممضي من طرف المسؤول الأعلى والمحاسب.

ويمكن تلخيص هذه الملاحظات والتوصيات التي يرجى أخذها بعين الاعتبار في الجدول التالي:

جدول رقم (8): نتائج تقرير محافظ الحسابات لسنة 2016 للشركة z

الملاحظات	- عدم إجراء الجرد المادي للتثبيتات العينية - حساب الصندوق لا يتوفر على تسجيل خاص به ممضي من طرف المحاسب.
التوصيات	- ضرورة القيام بالجرد المادي للتثبيتات العينية. - أكد على ضرورة ارفاق حساب الصندوق بتسجيل خاص به ممضي من طرف المحاسب ومسؤول الشركة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير محافظ الحسابات لسنة 2016

4.1. تقرير الشهادة لسنة 2016

فيما يخص تقرير الشهادة فقد أكد محافظ الحسابات على صحة ودقة القوائم المالية ومدى تمثيلها للوضعية المالية للشركة محل التدقيق.

2. محتوى تقرير محافظ الحسابات لشركة Z للدورة المحاسبية 2017

من خلال فحص مضمون تقرير محافظ الحسابات، سيتم تتبع رأيه الخاص بالشركة **Z** لسنة 2017 (الملحق03)، كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم (9): محتوى تقرير الشركة Z لسنة 2017

تقرير الشركة Z	الإجراءات والطرق المعتمدة	رأي محافظ الحسابات حول مصداقية القوائم المالية
تقرير سنة 2017	-تقرير دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية؛ -تحليل القوائم المالية؛ -تقرير الخاص، -تقرير الشهادة،	رأي تحفظي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير محافظ الحسابات لسنة 2017

1.2. فحص محتوى تقرير محافظ الحسابات لسنة 2017

من خلال تتبع تقرير محافظ الحسابات للشركة Z لسنة 2017، اتضح أن محافظ الحسابات والذي تم تعيينه بناء على قرار مجلس إدارة الشركة، قد أعطى رأي تحفظي حول صحة وعدالة القوائم المالية. حيث تضمنت الفقرة التمهيدية مجمل القواعد والطرق التي تم على أساسها تدقيق القوائم المالية للشركة المتعلقة بالسنة المالية المنتهية في 2017/12/31 بما في ذلك الميزانية وجدول حساب النتائج وميزان المراجعة. كما قام بفحص السجلات القانونية والمحاسبية والمتمثلة في: دفتر الجرد المحاسبي، دفتر اليومية، ودفتر الأجر، بالإضافة الى الوثائق المحاسبية التي تبرر مختلف العمليات المحاسبية التي قامت بها الشركة.

من بين المعلومات الخاصة بقيم حسابات الشركة التي يحتويها هذا التقرير لدينا:

- مجموع الميزانية يقدر ب 119156882.71 دج

- مجموع الأصول غير الجارية يقدر ب 1513221.36 دج. وقد عرفت التثبيتات العينية ارتفاعا بمبلغ قدره 416151.26 دج وذلك لاقتناء ممتلكات جديدة.

-بالنسبة لحسابات الأصول الجارية لدينا حساب المخزونات الذي عرف ارتفاعا هو أيضا بمبلغ قدره 36512838.93 دج، بالإضافة الى قيام الشركة بالجرد المادي لمختلف عناصر المخزنات.

-حساب الزبائن يمثل رصيد مدين بقيمة 8207621.82 دج.

-قيام الشركة بعملية التقارب البنكي ليصبح رصيد حساب البنك 63255870.95 دج.

-بالنسبة لرؤوس الأموال الخاصة تمثل مبلغ اجمالي بقيمة 112155384.70 دج، حيث تقدر النتيجة الصفية للشركة في 2017/12/31 ب 46642737.70 دج.

- بالنسبة للخصوم الجارية بلغ رصيد الموردون في 2017/12/31 حوالي 20909473.79 دج، وحساب الديون الأخرى بلغ 1105371.93 دج.

- بلغ مجموع حسابات الأعباء حوالي 832595596.67 دج، ومجموع حسابات المنتوجات 408708243.67 دج.

2.2. نتائج السنوات الخمس الأخيرة (2013-2017)

كما تضمن التقرير الخاص نتائج السنوات الخمس الأخيرة وذلك بموجب المادة رقم 678 من القانون التجاري والتي نوضحها في الجدول كالآتي:

جدول (10): نتائج الشركة Z بين سنوات 2013 و2017

السنة	النتيجة المحاسبية (الوحدة : دج)
2013	-734621.46
2014	1294273.50
2015	11829074.31
2016	34481731.88
2017	26122647.00

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير محافظ الحسابات لسنة 2017

3.2. الملاحظات والتوصيات لسنة 2017

أما بالنسبة للتقرير الخاص بالأجور فيشهد على أن الأجور السنوية المدفوعة خلال السنة والمتعلقة برواتب أعلى الموظفين تعبر بصدق.

فيما يخص التحفظات التي أشار اليها محافظ الحسابات في هذا التقرير فتتمثل في:

– أشار مدقق الحسابات الى عدم قيام المؤسسة بعملية الجرد المادي للتثبيتات العينية، حيث أكد على ضرورة القيام به.

–فيما يخص حساب النقديات(الصندوق) فقد لاحظ بأنه لا يتوفر على تسجيل خاص به PV de caisse، ممضي من طرف المسؤول الأعلى والمحاسب.

– فيما يتعلق بالحساب الخاص بالديون الأخرى فقد أشار محافظ الحسابات الى أن الحساب رقم 456000/الشركاء عمليات على رأس المال غير مرصد بمبلغ قدره 80000.00 دج.

ومن أهم الملاحظات والتوصيات التي أشار اليها محافظ الحسابات نوجزها في الجدول التالي

جدول (11): نتائج تقرير محافظ الحسابات لسنة 2017 للشركة z

الملاحظات	– عدم إجراء الجرد المادي للتثبيتات العينية – حساب الصندوق لا يتوفر على تسجيل خاص به ممضي من طرف المحاسب. – عدم القيام بترصيد الحساب رقم 456/الشركاء، العمليات على رأس المال وذلك بمبلغ قدره 80000 دج.
التوصيات	– ضرورة القيام بالجرد المادي للتثبيتات العينية. – أكد على ضرورة ارفاق حساب الصندوق بتسجيل خاص به ممضي من طرف المحاسب ومسؤول الشركة. – أكد على ضرورة ترصيد الحساب رقم 456.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير محافظ الحسابات لسنة 2017

فيما يتعلق بالتقرير الخاص بالأجور فيشهد على أن الأجور السنوية المدفوعة خلال السنة والمتعلقة برواتب أعلى الموظفين تعبر بصدق

4.2. تقرير الشهادة لسنة 2017

بالنسبة لتقرير الشهادة فقد أكد محافظ الحسابات على صحة ودقة القوائم المالية ومدى تمثيلها للوضعية المالية للشركة محل التدقيق.

3. محتوى تقرير محافظ الحسابات لشركة Z للدورة المحاسبية 2018

من خلال فحص مضمون تقارير محافظ الحسابات، سيتم تتبع رأيه الخاص بالشركة **Z** لسنة 2018 (الملحق04)، كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول (12): محتوى تقرير محافظ الحسابات للشركة z

تقرير الشركة Z	الإجراءات والطرق المعتمدة	رأي محافظ الحسابات حول مصداقية القوائم المالية
تقرير سنة 2018	-تقرير دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية؛ -تحليل القوائم المالية؛ -تقرير الخاص، -تقرير الشهادة،	رأي تحفظي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير محافظ الحسابات لسنة 2018

1.3. فحص محتوى تقرير محافظ الحسابات لسنة 2018

تضمن تقرير محافظ الحسابات لسنة 2018 رأيا تحفظي أيضا فيما يخص صحة وعدالة القوائم المالية حيث تضمنت الفقرة التمهيدية مجمل القواعد والطرق التي تم على أساسها تدقيق القوائم المالية للشركة المتعلقة بالسنة المالية المنتهية في 2018/12/31بما في ذلك الميزانية وجدول حساب النتائج وميزان المراجعة. كما قام بفحص السجلات القانونية والمحاسبية والمتمثلة في: دفتر الجرد المحاسبي، دفتر اليومية، ودفتر الأجر، بالإضافة الى الوثائق المحاسبية التي تبرر مختلف العمليات المحاسبية التي قامت بها الشركة. إضافة الى دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية المعتمد بالشركة ومتابعة القيود المحاسبية وأيضا تتبع أرصدة الحسابات في تاريخ الاقفال. حيث قدر مجموع الميزانية ب 128215692.10 دج، والنتيجة الصافية بلغت 9906622,28 دج.

عند تحليل حسابات الشركة أشار محافظ الحسابات الى بعض المعلومات الخاصة بأرصدة الحسابات نذكر منها:

- بلغ مجموع حسابات الصول غير الجارية 4659225.73 دج، وقد عرفت التثبيتات العينية ارتفاعا قدره 4783277.31 دج نتيجة لاقتناء الشركة لممتلكات جديدة خلال السنة. في حين معدل الاهتلاك المطبق على كل من معدات الاعلام الآلي ومعدات النقل يمثل على الترتيب: 33.33 %و20%.
- مجموع الأصول الجارية بلغ 123556466.37 دج.
- بالنسبة لمجموع الخصوم الجارية بلغ 6153685.12 دج، منها حساب الموردين الذي تقدر قيمة رصيده 5552743 دج.

2.3. نتائج السنوات الخمس الأخيرة (2014-2018)

كما تضمن التقرير الخاص نتائج السنوات الخمس الأخيرة وذلك بموجب المادة رقم 678 من القانون التجاري والتي نوضحها في الجدول كالآتي:

جدول (13): نتائج الشركة Z بين سنوات 2014 و2018

السنة	النتيجة المحاسبية (الوحدة : دج)
2014	1294273.50
2015	11829074.31
2016	34481731.88
2017	26122647.00
2018	9 906 622,00

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير محافظ الحسابات لسنة 2018

3.3. الملاحظات والتوصيات لسنة 2018

فيما يتعلق بالتقرير الخاص بالأجور فيشهد على أن الأجور السنوية المدفوعة خلال السنة والمتعلقة برواتب أعلى الموظفين تعبر بصدق.

أما بالنسبة لتقرير الشهادة فقد أكد محافظ الحسابات على صحة ودقة القوائم المالية ومدى تمثيلها للوضعية المالية للشركة محل التدقيق.

وتمثلت التحفظات التي على أساسها كان تقرير محافظ الحسابات مقيدا فيما يلي:

– الإشارة مرة أخرى الى عدم قيام المؤسسة بعملية الجرد المادي للتثبيتات العينية، حيث أكد على ضرورة القيام به.

– فيما يخص حساب النقديات(الصندوق) فقد لاحظ بأنه لا يتوفر على تقرير خاص به PV de caisse، ممضي من طرف المسؤول الأعلى والمحاسب.

-عدم تطابق المبلغ الظاهر على بطاقة الاستثمار الخاصة بالحساب رقم 218/ التثبيتات العينية الأخرى والتي تتضمن مبلغ بقيمة 4750000.00 دج، مع المبلغ الخاص بالتسجيل المحاسبي لهذه التثبيتات والذي يقدر ب4783277.31 دج، مما أدى الى وجود فرق بمبلغ قدره 33277.31 دج، كما أشار محافظ الحسابات الى أن هذا الفرق غير مبرر.

- حسب المادة 728 من القانون التجاري والمتعلقة بالاحتياطات القانونية، غياب تسوية هذا الحساب بمبلغ قدره 3637769.00 دج.

وللتوضيح أكثر نلخص هذه الملاحظات ومجمل التوصيات المقترحة من قبل محافظ الحسابات في الجدول الموالي:

جدول (14): نتائج تقرير محافظ الحسابات لسنة 2018 للشركة z

الملاحظات	- عدم إجراء الجرد المادي للتثبيتات العينية. - حساب الصندوق لا يتوفر على تسجيل خاص به ممضي من طرف المحاسب. - وجود فرق غير مبرر بمبلغ قدره 33277.31 دج، بين المبلغ الظاهر على بطاقة الاستثمارات والتسجيل المحاسبي الخاص بالحساب رقم 218/ بالتثبيتات العينية الأخرى. - عدم تسوية الحساب الخاص بالاحتياطات القانونية.
التوصيات	-ضرورة القيام بالجرد المادي للتثبيتات العينية. -أكد على ضرورة ارفاق حساب الصندوق بتسجيل خاص به ممضي من طرف المحاسب ومسؤول الشركة. -أكد على تسوية الفارق المتعلق بحساب التثبيتات الأخرى، مع التبرير. -ضرورة تسوية حساب الاحتياطات القانونية، وذلك بجعل الحساب 106/الاحتياطات القانونية دائن، والحساب 11/الترحيل من جديد. مدين.

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا الى تقرير محافظ الحسابات لسنة 2018 للشركة **z**

4.3. تقرير الشهادة لسنة 2018

فيما يخص تقرير الشهادة فقد أكد محافظ الحسابات على صحة ودقة القوائم المالية ومدى تمثيلها للوضعية المالية للشركة محل التدقيق.

المطلب الثاني: مناقشة نتائج دراسة التقارير الخاصة بمحافظ الحسابات

من خلال دراسة مضمون تقارير محافظ الحسابات للسنوات الثلاثة، تبين لنا عدم التزام الشركة Z بتوصيات المدقق المحاسبي والدليل على ذلك تكرر التوصيات دون الاهتمام بالتعديلات المطلوب إجراؤها من قبل مسؤولي الشركة مما انجر عنه آراء تحفظية للتقارير الثلاث حول صحة وعدالة القوائم المالية.

وهذا ما أدى بمحافظ الحسابات التركيز في كل مرة على الملاحظات التي كان يقدمها والحث في كل مرة على العمل بتوصياته، بالرغم من وجود هذه الملاحظات إلا أنها لم تكن بالعدد الكبير ولم تكن هناك أخطاء فادحة التي من الممكن أن تمنع محافظ الحسابات من المصادقة على القوائم المالية.

كانت هناك بعض الثغرات التي ربما من الممكن حدوثها نتيجة السهو وعدم العناية من طرف مسيري قسم المحاسبة في أداء أعمالهم.

كما يمكننا القول بأن الاهتمام بالتقارير التي يعدها محافظ الحسابات والأخذ بالتوصيات والحلول، تساعد المسيرين في اتخاذ القرارات وتعمل على مصداقية القوائم المالية وتحسن من جودة المعلومات المالية وهذا بفضل تدقيق البيانات ومطابقتها مع واقع نشاط المؤسسة للخروج برأي حول عدالة القوائم المالية ككل.

المطلب الثالث: الاستنتاجات المتوصل اليها

بالاعتماد على النتائج المتوصل اليها سيتم الخروج ببعض الاستنتاجات والمتمثلة في:

- للمدقق الخارجي (محافظ الحسابات) دور مهم في اكتشاف الأخطاء واقتراح الحلول المناسبة.

- إن العمل بتطبيق إرشادات وتوصيات محافظ الحسابات سيؤدي الى إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للشركة.

- للمدقق الخارجي أهمية كبيرة بالنسبة للشركة من خلال إبداء لبرأي الفني والمحايد نتائج النشاط والمركز المالي التي تتضمنها القوائم المالية.

- للمدقق الخارجي دور مهم في تحسين جودة المعلومات المالية وذلك من خلال المساهمة بتتبع مختلف الثغرات واقتراح الارشادات والتوصيات اللازمة.

- أما بالنسبة للشركة Z محل التدقيق فقد خلصنا الى استنتاج ما يلي:

- التزام المؤسسة بتطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما في اعداد وعرض القوائم المالية، وكذا الحرص على تطبيق النظام المحاسبي المالي.

- بقاء عناصر الخلل التي أشار اليها محافظ الحسابات ويرجع سبب هذا الى عدم القيام بكامل الإجراءات التصحيحية وفقا لتوصيات محافظ الحسابات وذلك بسبب غياب كامل للرقابة الداخلية التي تسهر على القيام بهذه التصحيحات وتتبعها.

خلاصة الفصل الثالث

من خلال هذا الفصل حاولنا الإجابة عن إشكالية الدراسة والمتمثلة في مدى مساهمة التدقيق المحاسبي والمالي في تحسين جودة المعلومة المالية، حيث تم إجراء الدراسة الميدانية على مستوى مكتب محافظ الحسابات من أجل دراسة عينة من تقارير محافظ الحسابات. وعليه، توصلنا الى أن عملية التدقيق المحاسبي التي يقوم بها المدقق الخارجي والمتمثل في محافظ الحسابات تشمل عدة إجراءات وأساليب من أجل الحكم على مدى صلاحية وجودة المعلومات المالية وذلك من خلال استخراج أهم الملاحظات والإشارة إلى مجمل التحفظات المطلوب من إدارة المؤسسة أخذها بعين الاعتبار، كما يؤكد على ضرورة العمل بتوصياته وإرشاداته لزيادة الثقة في المعلومات المالية المقدمة لمختلف المستخدمين ذوي العلاقة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

إن موضوع التدقيق المحاسبي والمالي من المواضيع التي نالت اهتمام العديد من الباحثين والمهنيين في مجال المحاسبة وتدقيق الحسابات، لأنه يمثل الأداة المثلى التي تعكس الوضع المالي للمؤسسة ونتائج الأعمال بصورة دقيقة.

وعليه، من خلال تناولنا لموضوع دور التدقيق المحاسبي والمالي في تحسين جودة المعلومة المالية، حاولنا معالجة الإشكالية المطروحة التي كان فيها السؤال الرئيسي كما يلي: ما مدى مساهمة التدقيق المحاسبي والمالي في تحسين جودة المعلومة المالية؟

تبين لنا أن التدقيق المحاسبي والمالي يؤثر على جودة المعلومة المالية من خلال الدور الفعال الذي يلعبه المدقق الخارجي في تحسين جودة المعلومات المالية المعروضة بالقوائم المالية. حيث قمنا بدراستنا التطبيقية لدى مكتب محافظ الحسابات لدراسة عينة من تقاريره النهائية والمتعلقة بإحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث لاحظنا من خلالها أن المدقق الخارجي يقوم باكتشاف الأخطاء والغش والانحرافات، وفي المقابل يعمل على تقديم الملاحظات الضرورية للمسؤولين من أجل تعديلها والعمل على تصحيحها، كما يعمل المدقق الخارجي على حث المؤسسة على تطبيق المبادئ المحاسبية والنظام المحاسبي المالي.

ومن خلال الفصول الثلاثة للدراسة، وانطلاقا من الفروض الأساسية يمكن عرض نتائج اختبار الفرضيات، نتائج الدراسة النهائية، التوصيات المقدمة وآفاق الدراسة كما يلي:

اختبار الفرضيات

من الدراسة تم اختبار فرضيات البحث على النحو الموالي:

– الفرضية الأولى: التدقيق المحاسبي والمالي هو فحص انتقائي بناءا على المعلومات المالية، حيث يقوم على فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر المحاسبية، باتباع أسلوب منهجي وعن طريق استخدام أدوات كفيلة للوصول إلى رأي فني محايد حول مدى دلالة القوائم المالية الختامية للمؤسسة للمركز المالي الحقيقي لها. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الاولى.

– الفرضية الثانية: جودة المعلومة المالية تعني ما تتمتع به المعلومات المالية التي تتضمنها القوائم والتقارير المالية من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وأن تخلو من التحريف والتضليل مما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها، كما ترتكز جودة المعلومات المالية على اكتشاف مدقق الحسابات للأخطاء والمخالفات والانحرافات الموجودة بالقوائم المالية. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

– الفرضية الثالثة: يساهم التدقيق المحاسبي لمحافظ الحسابات في تحسين جودة المعلومات المالية وتعزيز مصداقيتها من خلال فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية وفحص السجلات والقوائم المالية للمؤسسة إضافة الى إعداد التقرير النهائي وإبداء الرأي الفني والمحايد حول مصداقية القوائم المالية. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

نتائج الدراسة

بناء على ما ورد في الدراسة تم الوصول إلى النتائج الآتية:

- التدقيق المحاسبي والمالي يخدم عدة أطراف تستخدم القوائم المالية وتعتمد على التقرير النهائي للمدقق الخارجي من أجل اتخاذ قراراتها ورسم سياستها.
- تعد مهنة تدقيق الحسابات مهنة دقيقة جدا لما تحتويه من عراقيل وما تمر به من صعوبات.
- اصدار المجلس الوطني للمحاسبة 16 معيارا مسمى معايير التدقيق الجزائرية NAA.

- يسمح العمل بمعايير التدقيق الجزائرية عند تدقيق القوائم المالية بالرفع من مستويات الأداء لدى المدقق، ما يؤدي إلى تحسين جودة المعلومة المالية، ويزيد من مصداقيتها، وبالتالي مساعدة مستخدمي تقرير التدقيق على اتخاذ قرارات أحسن.
- إن عدم الاهتمام بالالتزام بتطبيق إرشادات مدقق الحسابات هو عدم دراية الإدارة بأهمية نتائج تقريره والعمل على تصحيحها، وكذلك قلة خبرة المسؤولين للمبادئ المحاسبية يجعلهم غير قادرين لتطبيق تعليمات مدقق الحسابات.
- ترتكز جودة المعلومات المالية على اكتشاف مدقق الحسابات للأخطاء والمخالفات والانحرافات الموجودة بالقوائم المالية للإبلاغ عنها في تقريره المقدم للمؤسسة.

توصيات الدراسة

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج فإننا نقترح جملة من التوصيات التي نعتقد أن تسيدها يعود بالفائدة على المؤسسة وتتمثل فيما يلي:

- الاعتماد على المعايير المحاسبية والتمكن من تطبيق النظام المحاسبي المالي.
- ضرورة إعداد كل القوائم التي يجسدها النظام المحاسبي المالي.
- ضرورة متابعة وتطبيق إرشادات وتوصيات مدقق الحسابات وذلك من خلال وضع برامج ملائمة والإشراف على تنفيذها للتأكد من أن الإجراءات التصحيحية تتماشى مع هذه التوصيات.
- إعداد ملتقيات ودورات تكوينية للمحاسبين المعتمدين ومحافظي الحسابات من أجل شرح مضمون القوائم المالية حسب ما نص عليه النظام المحاسبي المالي بهدف رفع المستوى والخبرة المهنية.

الصعوبات

كل بحث إلا وكانت له صعوبات تواجه الباحث التي لا تزيده إلا حب الاستطلاع للوصول إلى حقائق علمية، ومن من بين الصعوبات التي واجهتنا، نذكر ما يلي:

- صعوبة إيجاد مكان لإجراء الدراسة التطبيقية.
- قصر المدة الزمنية لإعداد الدراسة التطبيقية التي تتطلب وقتاً أطول بهدف الإحاطة الشاملة للموضوع.
- غلق المكتبات والجامعات بسبب انتشار الوباء.

آفاق البحث

إن موضوع التدقيق المحاسبي يبقى مفتوحا لمواضيع بحث مستقبلية يمكن أن تساهم في إثرائه، وبذلك يمكن أن نقترح بعض الدراسات:

- العلاقة بين المعايير الدولية للتدقيق ومعايير التدقيق الجزائرية.
- أثر العلاقة بين النظام المحاسبي المالي وآليات التدقيق المحاسبي في الجزائر.
- مدى استقلالية مهنة محافظ الحسابات بالجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

I) الكتب:

1. احمد جمعة، **المدخل الى التدقيق والتأكيد الحديث: الإطار الدولي**، دار صفاء، عمان، الطبعة الأولى 2009.
2. أحمد قايد نور الدين، **التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية**، دار الجنان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2015.
3. أحمد نور، **مراجعة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، الدار الشباب للنشر، مصر، 1992،
4. أمين السيد أحمد لطفي، **إعداد القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**، الدار الجامعية، 2008.
5. أمين السيد أحمد لطفي، **التطورات الحديثة في المراجعة**، الدار الجامعية، الأسكندرية،2007.
6. خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية والعملية)**، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى 2000.
7. خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية والعملية)**، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثالثة 2004.
8. خالد راغب الخطيب، خليل محمود الرفاعي، **الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات**، دار المستقبل، عمان، الاردن، 1998.
10. زق أبو زيد، **تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية (الإطار النظري)**، دار وائل للنشر الطبعة الأولى ، عمان،2015.
11. رضوان حلوة حنان، **أسس المحاسبة المالية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2004.
12. زهير الحدرب، **علم تدقيق الحسابات**، دار البداية، عمان، الطبع الأولى 2010.

13. محمد أبو نصار وجمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعملية**، دار وائل، الأردن، الطبعة 3، 2013.

14. محمد السرايا، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل: الإطار النظري-المعايير والقواعد-مشاكل التطبيق العملي**، المكتب الجامعي الحديث، لبنان، الطبعة الاولى،2007.

15. محمد سمير الصبهان، د.عبد الوهاب نصر علي، "**المراجعة الخارجية-المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق**"، الدار الجامعية، الإسكندرية،2002.

16. محمد عبد حسين آل فرج الطائي ورأفت سلامة محمود سلامة، **نظم المعلومات المحاسبية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2012.

17. ناظم حسن عبد السيد، **محاسبة الجودة (مدخل تحليلي)**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر، 2009.

18. هادي التميمي، **مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية**، دار وائل، عمان، الطبعة 3، 2006.

II) **المذكرات والأطروحات الجامعية**:

1. إسماعيل بوغازي، **أثر استخدام معايير التدقيق الداخلي الدولية على فعالية حوكمة شركات المساهمة الجزائرية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص محاسبة مراجعة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2020/2019.

2. أشرف بن صغير، **دراسة مقارنة بين معايير التدقيق ال جزائريةNAA ومعايير التدقيق الدوليةISA** ، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة ومالية، جامعة أم البواقي، 2017، ص17.

3. بن نعمة سليمة، **النظام المحاسبي المالي وأثره على التدقيق ومحافظة الحسابات طبقا للمعايير الدولية (حالة الجزائر)**، **أطروحة** لنيل درجة الدكتوراه في التدقيق والنظام المحاسبي المالي، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة مستغانم ،2017، ص02.

4. بوزوينة هجيرة، **الإصلاح المحاسبي بالجزائر وأثره على تحسين جودة المعلومة المالية لاتخاذ القرار في ظل المعايير الدولية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة البليدة2، 2018/2017، ص124.

5. بوعظم إيمان، **تأثير المعايير الدولية للتدقيق على جودة المعلومة المالية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة ومالية، المدرسة العليا للتجارة،2017/2016، ص40.

6. بولنجيب عادل، **دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية**، مذكرة ماجيستير، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة 2، 2014/2013.

7. بومعقودة أسماء، **التدقيق المحاسبي والمالي لحسابات الموردين والحسابات الملحقة بمعرفة محافظة الحسابات**، مذكرة الماستر، تخصص مالية ومحاسبة، المدرسة العليا للتجارة،2015، ص7.

8. تمار خديجة، **تقارير التدقيق الخارجي في ظل الزامية تطبيق معايير التدقيق الدولية**، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في المالية والمحاسبة، جامعة مستغانم، 2017/016.

9. حكيمة مناعي، **تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في المحاسبة 2009/2008، جامعة الحاج لخضر باتنة.

10. رقيق بن عيسى، **التدقيق القانوني في الجزائر في ضوء النظام المحاسبي المالي SCF**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة البليدة2، 2018/2017.

11. سردوك فاتح، **دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، نوقشت في 2004/04/26، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة2.

12. لبنى محدادي، **أثر التدقيق المحاسبي على جودة القوائم المالية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014، ص 7.

13. محمد امين مازون، **التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر، 2011.

14. يحياوي ياسر، **أثر تطبيق المظام المحاسبي المالي على مكونات القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر2015/2014، تخصص، مالية وجباية، جامعة محمد بوضياف المسيلة.

III) النصوص التشريعية والتنظيمية:

1. القانون 91-08 المؤرخ في 27 أبريل 1991 المتعلق بمهنة خبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الصادر بالجريدة الرسمية رقم 20، بتاريخ 01 ماي 1991

2.القانون 10-01 المؤرخ في 25 جويلية 2005، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005، صادر بالجريدة الرسمية رقم52، بتاريخ 26 جويلية 2005.

3.الأمر رقم 69-107 المؤرخ في 31 ديسمبر 1969المتضمن لقانون المالية لسنة 1970، الصادر بالجريدة الرسمية رقم 110، في 31 ديسمبر 1969.

4.الأمر رقم 80-05 المؤرخ في 1980/10/30المتضمن قانون المالية، الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم43 المؤرخة في 1980/03/01.

5.قرار مؤرخ في 15 شعبان عام 1434 الموافق 24 يونيو سنة 2013 يحدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات، صادر بالجريدة الرسمية رقم 24.

6.القرار المؤرخ في 10 ربيع الأول عام 1434 الموافق 12 يناير سنة 2014 المتعلق بتحديد كيفيات تسليم تقارير محافظ الحسابات

7.قرار مؤرخ في 23 رجب 1429هـ الموافق 26يوليو 2008م، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها، الجريدة الرسمية رقم 19 لسنة 2009.

8. المقرر رقم 002 المؤرخ في 04 فيفري 2016 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق.

9. المقرر رقم 150 المؤرخ في 04 فيفري 2016 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق.

10. المقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق

11. المقرر رقم 77المؤرخ في 24سبتمبر 2018 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق

V.المجلات العلمية

1.عبد الرحمن ابراهيم الحميد، مجلة أخبار المحاسبة، العدد الرابع، الجمعية العلمية للمحاسبة بجامعة قطر، الدوحة، سبتمبر 2007، ص23.

2. إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، الاتحاد الدولي للمحاسبين، طبعة2010، الجزء الأول.

ثانيا: باللغة الأجنبية

I. Les livres :

1. Bernaed GERMOND, Audit Financier-Guide pour l'audit de l'information financière des entreprises, 1ere édition, Dunod, Paris, 1992, P28.

2. Bernard GRAND, Bernard VERDALLE, Audit comptable et financier, Ed. Economica, Paris, 2006, page 9.

3. Claude Bourdon, Audit interne, Audit externe inspection générale de banque, La revue banque ; Paris ; n°408 ; juillet ; Aout1981 ; P846.

II. Mémoires :

1. Derrouis Salima, la pratique de l'audit comptable et financier dans les entreprises publique économiques, mémoire de magister, université d'Oran, 2009

الملاحق

الملحق رقم 01: أنواع القوائم المالية

ميزانية السنة المالية

الأصول	ملاحظ	إجماليN	اهتلاكN	صافيN	صافي1-N
فارق الشراء التثبيتات الغير المعنوية التثبيتات العينية التثبيتات الجاري انجازها التثبيتات المالية فرض الضريبة المؤجلة عن الأصول					
مجموع الأصول الغير الجارية					
المخزون الجاري الحسابات الدائنة الزبائن الحسابات الأخرى الدائنة الضرائب المماثلة أصول أخرى جارية قيم التوظيف المنقولة والأصول الأخرى الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
مجموع الأصول					

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات واحتياطات فوارق إعادة التقييم نتيجة الصافية رؤوس أموال خاصة أخرى			
مجموع رؤوس الأموال			
الخصوم غير الجارية القروض و الديون المالية الضرائب الديون الأخرى غير الجارية المؤونات و المنتوجات المدرجة في الحـ			
مجموع الخصوم غير الجارية			
الخصوم الجارية الموردون والحسابات الملحقة الضرائب الديون الأخرى خزينة الخصوم			
مجموع الخصوم الجارية			
مجموع الخصوم			

1- حسابات النتائج

البيان	ملاحظة	N	N-1
المبيعات و المنتوجات الملحقة تغيير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتوجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال			
1-إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجة و الاستهلاكات الأخرى			
2-استهلاك السنة المالية			
3-القيمة المضافة للاستغلال			
أعباء المستخدمين الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة			
4-الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاهتلاكات والمؤونات استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات			
5-النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية الأعباء المالية			
6-النتيجة المالية			
7-النتيجة العادية قبل الضرائب(5+6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
المنتوجات الغير العادية **الأعباء الغير العادية**			
9-النتيجة غير العادية			
10-النتيجة الصافية للسنة المالية			

الملحق رقم(02): تقرير محافظ الحسابات لسنة 2016

RAPPORT DE COMMISSARIAT AUX COMPTES EXERCICE 2016

Cabinet de comptabilité et Commissariat aux comptes – SOUAI Hakim
04 rue idriss arkoub / Hussein Dey Alger

Compte rendu de contrôle et certification.

J'ai vérifié les comptes annuels de votre société pour cet exercice 2016, au cours de mes contrôles j'ai fait les constatations suivantes.

I- INFORMATIONS DIVERSES:

1-1. Les documents comptables de synthèse:

Les documents comptables de synthèse arrêtés par la société au 31 décembre 2016 sont conformes aux dispositions prévues par le Nouveau Système Comptable Financier.

1-2 Documents mis à ma disposition:

Les documents prévus par les dispositions de l'article 716 de l'ordonnance portant code de commerce ont été mis à ma disposition, à savoir:

- le bilan et les toutes ses annexes
- le tableau des comptes de résultats
- la balance générale des comptes
- les états des inventaires des investissements et les stocks.
- L'ensemble des pièces comptables.

1-3 Les livres légaux et les livres obligatoires.

a-les livres légaux:

Le journal général à mettre à jour,

Le livre d'inventaire à mettre à jour,

b-les livres obligatoires :

Le livre de paie à mettre à jour.

III RAPPORT SPECIAL :

3-1 RELATIF AUX CONVENTIONS PARTICULIERES :

Conformément à l'article 628 du code de commerce (décret législatif n°93-08 du 25 Avril 1993) je certifie que je n'aie pas eu connaissance d'aucune convention conclue, soit directement soit indirectement, entre la société et l'un de ses administrateurs.

3-2 RELATIF AUX RESULTATS DES CINQ DERNIERS EXERCICES :

Conformément à l'article 678 du code de commerce (décret législatif n° 93-08 du 25 Avril 1993) Les résultats des quatre derniers exercices (la société est créée année 2013) sont retracés dans le tableau suivant :

Exercice	Résultat comptable de l'exercice
2013	- 734621,46
2014	1 294 273,50
2015	11 829 074,31
2016	34 481 731,88
Total	

RAPPORT GENERAL PORTANT SUR LES CERTIFICATION DES COMPTES

Compte tenu des diligences que j'ai accomplies selon les recommandations de la profession, j'estime être en mesure de certifier que les comptes annuels, tels qu'ils sont annexés au présent rapport, avec réserve d'explication des comptes et leurs analyses de votre société à la fin de l'exercice 2016.

Fait à Alger

Signature

الملحق رقم (03): تقرير محافظ الحسابات لسنة 2017

RAPPORT DE COMMISSARIAT AUX COMPTES EXERCICE 2017

Cabinet de comptabilité et Commissariat aux comptes – SOUAI Hakim
04 rue idriss arkoub / Hussein Day Alger

Objet : Rapport de commissariat aux comptes de l'exercice 2017

Messieurs,

En exécution de la mission qui m'a été confiée par votre assemblée générale, j'ai l'honneur de vous présenter mon rapport sur les comptes annuels de l'exercice couvrant la période du 01 janvier au 31 décembre 2017.

Veuillez agréer, Messieurs, l'expression des mes meilleurs salutations

Compte rendu de contrôle et certification.

J'ai vérifié les comptes annuels de votre société pour cet exercice 2017, au cours de mes contrôles j'ai fait les constatations suivantes.

I- INFORMATIONS DIVERSES:

1-1. Les documents comptables de synthèse:

Les documents comptables de synthèse arrêtés par la société au 31 décembre 2017 sont conformes aux dispositions prévues par le Nouveau Système Comptable Financier.

1-2 Documents mis à ma disposition:

Les documents prévus par les dispositions de l'article 716 de l'ordonnance portant code de commerce ont été mis à ma disposition, à savoir:

- le bilan et les toutes ses annexes
- le tableau des comptes de résultats
- la balance générale des comptes
- les états des inventaires des investissements et les stocks.
- L'ensemble des pièces comptables.

1-3 Les livres légaux et les livres obligatoires.

a-les livres légaux:

Le journal général à mettre à jour,

Le livre d'inventaire à mettre à jour,

b-les livres obligatoires :

Le livre de paie à mettre à jour.

III RAPPORT SPECIAL :

3-1 RELATIF AUX CONVENTIONS PARTICULIERES :

Conformément à l'article 628 du code de commerce (décret législatif n°93-08 du 25 Avril 1993) je certifie que je n'aie pas eu connaissance d'aucune convention conclue, soit directement soit indirectement, entre la société et l'un de ses administrateurs.

3-2 RELATIF AUX RESULTATS DES CINQ DERNIERS EXERCICES :

Conformément à l'article 678 du code de commerce (décret législatif n° 93-08 du 25 Avril 1993) Les résultats des quatre derniers exercices (la société est créée année 2013) sont retracés dans le tableau suivant :

Exercice	Résultat comptable de l'exercice
2013	- 734621,46
2014	1 294 273,50
2015	11 829 074,31
2016	34 481 731,88
2017	26 112 647,00
Total	

RAPPORT GENERAL PORTANT SUR LES CERTIFICATION DES COMPTES

Compte tenu des diligences que j'ai accomplies selon les recommandations de la profession, j'estime être en mesure de certifier que les comptes annuels, tels qu'ils sont annexés au présent rapport, avec réserve d'explication des comptes et leurs analyses de votre société à la fin de l'exercice 2017.

Fait à Alger

Signature

الملحق رقم (04): تقرير محافظ الحسابات لسنة 2018

RAPPORT DE COMMISSARIAT AUX COMPTES EXERCICE 2018

Cabinet de comptabilité et Commissariat aux comptes – SOUAI Hakim
04 rue idriss arkoub / Hussein Dey Alger

Objet : Rapport de commissariat aux comptes de l'exercice 2018

Messieurs,

En exécution de la mission qui m'a été confiée par votre assemblée générale, j'ai l'honneur de vous présenter mon rapport sur les comptes annuels de l'exercice couvrant la période du 01 janvier au 31 décembre 2018.

Veuillez agréer, Messieurs, l'expression des mes meilleurs salutations

Compte rendu de contrôle et certification.

J'ai vérifié les comptes annuels de votre société pour cet exercice 2018, au cours de mes contrôles j'ai fait les constatations suivantes.

I- INFORMATIONS DIVERSES:

1-1. Les documents comptables de synthèse:

Les documents comptables de synthèse arrêtés par la société au 31 décembre 2018 sont conformes aux dispositions prévues par le Nouveau Système Comptable Financier.

1-2 Documents mis à ma disposition:

Les documents prévus par les dispositions de l'article 716 de l'ordonnance portant code de commerce ont été mis à ma disposition, à savoir:

- le bilan et les toutes ses annexes
- le tableau des comptes de résultats
- la balance générale des comptes
- les états des inventaires des investissements et les stocks.
- L'ensemble des pièces comptables.

1-3 Les livres légaux et les livres obligatoires.

a-les livres légaux:

Le journal général à mettre à jour,

Le livre d'inventaire à mettre à jour,

b-les livres obligatoires :

Le livre de paie à mettre à jour.

III RAPPORT SPECIAL :

3-1 RELATIF AUX CONVENTIONS PARTICULIERES :

Conformément à l'article 628 du code de commerce (décret législatif n°93-08 du 25 Avril 1993) je certifie que je n'aie pas eu connaissance d'aucune convention conclue, soit directement soit indirectement, entre la société et l'un de ses administrateurs.

3-2 RELATIF AUX RESULTATS DES CINQ DERNIERS EXERCICES :

Conformément à l'article 678 du code de commerce (décret législatif n° 93-08 du 25 Avril 1993) Les résultats des quatre derniers exercices (la société est créée année 2013) sont retracés dans le tableau suivant :

L'exercice	Résultat Net de l'exercice
2014	1 294 273,50
2015	11 829 074,31
2016	34 481 731,88
2017	26 112 647,00
2018	9 906 622,00

RAPPORT GENERAL PORTANT SUR LES CERTIFICATION DES COMPTES

Compte tenu des diligences que j'ai accomplies selon les recommandations de la profession, j'estime être en mesure de certifier que les comptes annuels, tels qu'ils sont annexés au présent rapport, avec réserve d'explication des comptes et leurs analyses de votre société à la fin de l'exercice 2018.

Fait à Alger 13/06/2019

Signature

فهرست المحتويات

فهرست المحتويات

المحتويات	الصفحة
كلمة شكر	
الإهداء	
الفهرس	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة المختصرات	
قائمة الملاحق	
الملخص	
مقدمة عامة	أ_ و
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتدقيق المحاسبي والمالي	1
المبحث الأول: التدقيق المحاسبي والمالي	2
المطلب الأول: التطور التاريخي للتدقيق المحاسبي والمالي	3
المطلب الثاني: التدقيق المحاسبي والمالي	4
1. مفهوم التدقيق	4
2. التدقيق المحاسبي والمالي	5
1.2. تعريف التدقيق المحاسبي والمالي	6
2.2. المرجع المحاسبي الجزائري	7
المطلب الثالث: أهداف وأهمية التدقيق	9
1. أهداف التدقيق المحاسبي والمالي	9
2. أهمية التدقيق المحاسبي والمالي	10
المبحث الثاني: أنواع ومعايير التدقيق المحاسبي والمالي	11

المطلب الأول: أنواع التدقيق	11
1. التقسيم القديم	11
1.1. من حيث القائم بعملية التدقيق	11
2.1. من حيث مدى الفحص	12
3.1. من حيث توقيت عملية التدقيق	13
4.1. من حيث نطاق عملية التدقيق	14
2. التقسيم الحديث	15
1.2. تدقيق البيانات المالية	15
2.2. تدقيق الالتزام	15
3.2. تدقيق النشاط	15
المطلب الثاني: المعايير الدولية للتدقيق المحاسبي والمالي	16
1. مفهوم معايير التدقيق الدولية ISA	16
2. الهيئات المسؤولة عن إصدار معايير التدقيق الدولية	17
1.2. الاتحاد الدولي للمحاسبين	17
2.2. لجنة ممارسات التدقيق الدولي	17
3. أهمية المعايير الدولية للتدقيق	18
المطلب الثالث: ماهية معايير التدقيق الجزائرية NAA	18
1. مفهوم معايير التدقيق الجزائرية	18
2. اللجان المشرفة على معايير التدقيق الجزائرية	19
1.2. لجنة توحيد الممارسات المحاسبية وإجراءات العمل	20
2.2. لجنة مراقبة الجودة	20
2.3. اللجنة الخاصة	20
3. عرض إصدارات معايير التدقيق الجزائرية	21
المبحث الثالث: المدقق وأخلاقيات مهنة التدقيق	23
المطلب الأول: تعريف المدقق وأنواع المدققين	23
1. تعريف المدقق	23

2. أنواع المدققين	23
المطلب الثاني: أخلاقيات مهنة التدقيق	24
المطلب الثالث: حقوق وواجبات المدقق	26
1. حقوق المدقق	26
2. واجبات المدقق	27
خلاصة الفصل الأول	28
الفصل الثاني: جودة المعلومة المالية	29
المبحث الأول: ماهية القوائم المالية	30
المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية	30
المطلب الثاني: أهداف القوائم المالية وعرضها	32
1. أهداف القوائم المالية	32
2. عرض القوائم المالية	32
المطلب الثالث: احتياجات مستخدمو المعلومة المالية	35
1. المساهمون	35
2. العملاء	35
3. المقرضون	35
4. الموردون وغيرهم من الدائنين التجاريين	36
5. العملاء	36
6. الحكومات ووكلائها ومؤسساتها	36
7. الجمهور	36
المبحث الثاني: تدقيق القوائم المالية	37
المطلب الأول: الحاجة إلى تدقيق البيانات المالية	37
1. تعارض المصالح	37
2. البيانات المالية المنشورة للاطلاع عليها من قبل	37
3. المستفيدون لا يتمكنون من الاطلاع على سجلات المؤسسة	38
المطلب الثاني: تخطيط تدقيق القوائم المالية	39

المطلب الثالث: فحص القوائم المالية والتقرير عنها	40
1. فحص القوائم المالية	41
1.1. فحص الحسابات	41
2.1. فحص الحسابات كوحدة واحدة	42
2. التقرير عن تدقيق القوائم المالية	43
المبحث الثالث: دور التدقيق المحاسبي والمالي في تحسين جودة المعلومة المالية	44
المطلب الأول: مفهوم جودة المعلومة المالية وخصائصها	46
1. مفهوم جودة المعلومة المالية	46
2. خصائص جودة المعلومة المالية	48
المطلب الثاني: جودة المعلومة المالية والفضائح المالية	49
1. انهيار شركة أنرون	51
2. انهيار شركة وورلد كوم	54
3. انهيار شركة بارمالات	55
المطلب الثالث: علاقة التدقيق المحاسبي والمالي بجودة المعلومة المالية	56
خلاصة الفصل الثاني	57
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمؤسسة لدى مكتب محافظ الحسابات	59
المبحث الأول: التدقيق في الجزائر	60
المطلب الأول: تطور التدقيق في الجزائر	60
1. تطور التدقيق في الجزائر	60
1.1. الفترة 1969-1980	60
2.1. الفترة 1980-1988	60
3.1. الفترة من 1988-1991	61
4.1. الفترة 1991-2010	61
5.1. الفترة 2010-2014	61
2. معيار تقرير محافظ الحسابات في الجزائر	62
1.2. معيار تقرير التعبير عن الرأي حول القوائم المالية	62

2.2. معيار التقرير حول المبلغ الإجمالي لأعلى خمسة(5) أو عشرة(10) تعويضات	64
3.2. معيار التقرير حول تطور نتيجة السنوات الخمس(5) الأخيرة والنتيجة حسب السهم أو حسب الحصة في الشركة	64
4.2. معيار التقرير حول إجراءات الرقابة الداخلية	64
المطلب الثاني: الهيئات المشرفة على التدقيق في الجزائر	65
1. المجلس الوطني للمحاسبة	65
2. المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين	66
3. المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين	66
المبحث الثاني: عرض الدراسة التطبيقية	67
المطلب الأول: تعريف مكتب التربص	67
1. تقديم مكتب محافظ الحسابات ومحاسب معتمد	68
2. الخدمات المقدم من طرف المكتب	69
المطلب الثاني: الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة	69
1. الطريقة المتبعة في الدراسة	69
2. الأدوات المستخدمة	69
1.2. الوثائق	69
2.2. المقابلة الشخصية	70
المبحث الثالث: دراسة وتحليل محتوى تقارير محافظ الحسابات الخاصة بالشركة Z	70
المطلب الأول: تحليل تقارير محافظ الحسابات	70
1. تحليل تقرير الشركة Z للدورة المحاسبية 2016	71
1.1. فحص محتوى تقرير محافظ الحسابات لسنة 2016	71
2.1. نتائج السنوات الخمس الأخيرة(2012-2016)	72
3.1. الملاحظات والتوصيات لسنة 2016	73
4.1. تقرير الشهادة لسنة 2016	73
2. تحليل تقرير الشركة Z للدورة المحاسبية 2017	73

1.2. فحص محتوى تقرير محافظ الحسابات لسنة 2017	74
2.2. نتائج السنوات الخمس الأخيرة (2013-2017)	75
3.2. الملاحظات والتوصيات لسنة 2017	76
4.2. تقرير الشهادة لسنة2017	77
3. تحليل تقرير الشركة Z للدورة المحاسبية 2018	77
1.3. فحص محتوى تقرير محافظ الحسابات لسنة 2018	78
2.3. نتائج السنوات الخمس الأخيرة(2014-2018)	78
3.3. الملاحظات والتوصيات لسنة2018	79
4.3. تقرير الشهادة لسنة 2018	81
المطلب الثاني: مناقشة نتائج دراسة التقارير الخاصة بمحافظ الحسابات	81
المطلب الثالث: الاستنتاجات المتوصل إليها	82
خلاصة الفصل الثالث	83
الخاتمة العامة	85
قائمة المراجع	90
قائمة الملاحق	96
فهرست المحتويات	115